



المشروع ممول  
من قبل الاتحاد الأوروبي

# دليل المراقبين المحليين الإصلاح الانتخابي





## يتألف دليل المراقبين المحليين للانتخابات من خمسة أدلة هي:

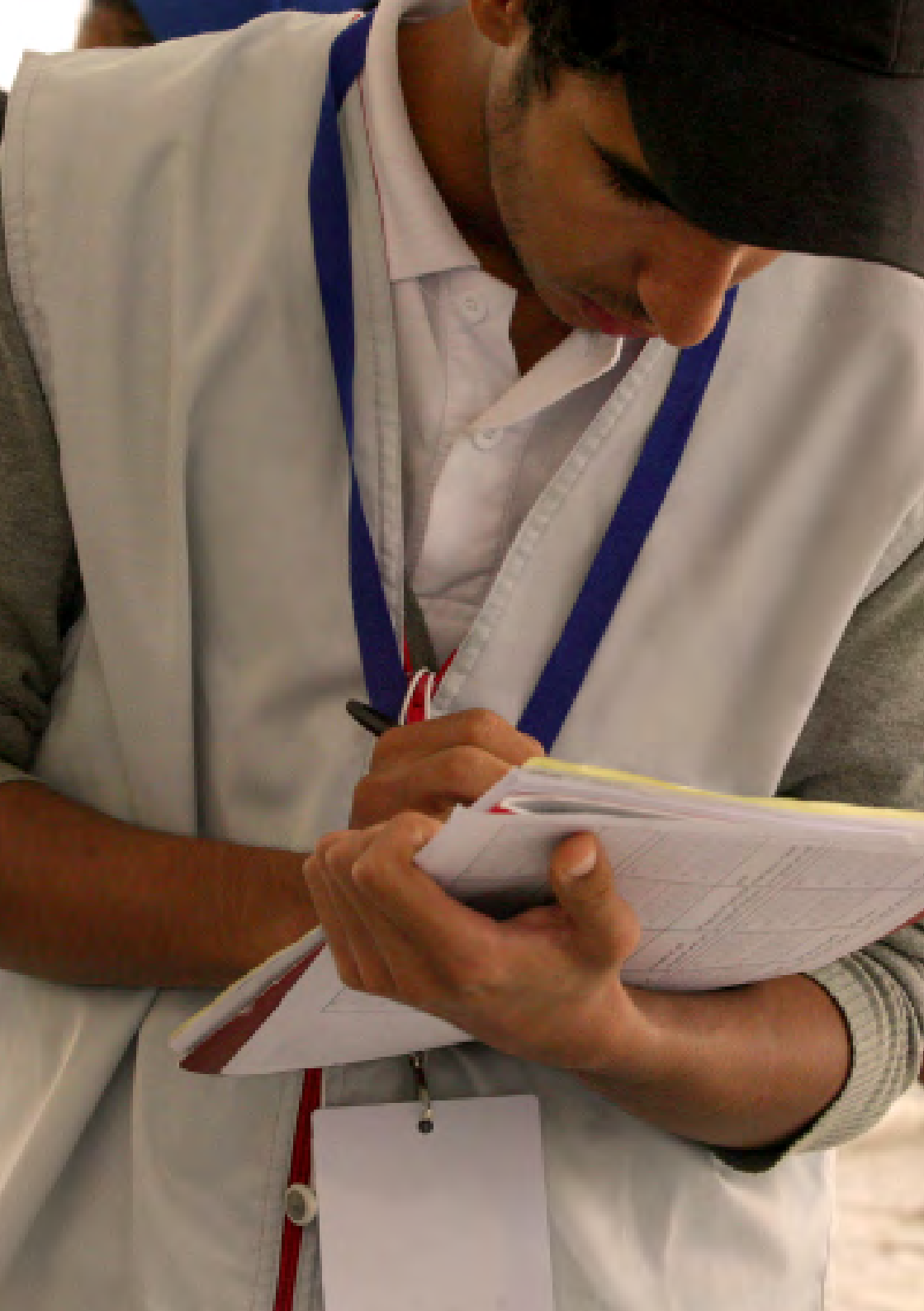
- دليل للمجتمع المدني: استدامة السلام خلال الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: رفع التقارير عن مراقبة الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: مراقبة الانتخابات بمنظور جندي
- دليل للمجتمع المدني: إصلاح الانتخابات
- دليل للمجتمع المدني: مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات

## المحتويات

الاختصارات المستخدمة في النسخة الإنجليزية	4
المقدمة	6
الفصل الأول: مراقبة الانتخابات والمساءلة الديمقراطية	9
الفصل الثاني: صياغة التوصيات	12
الفصل الثالث: اختيار التوصيات	18
الفصل الرابع: بدء الحوار بعد الانتخابات	22
الفصل الخامس: وضع الاستراتيجية وإنشاء منبر للإصلاح الانتخابي	27
الفصل السادس: العلاقات مع الأطراف المعنية	32
الفصل السابع: تعزيز الإصلاح الانتخابي ومبادرات المناصرة	36
الفصل الثامن: متابعة تنفيذ التوصيات	46
الملحق	51
الملحق الأول: نموذج جدول التوصيات البياني	52
الملحق الثاني: نموذج مصفوفة متابعة التوصيات	53
الملحق الثالث: نموذج تقرير المتابعة الدورية	54
الملحق الرابع: قراءات ومصادر إضافية	55

# الاختصارات المستخدمة في النسخة الإنجليزية

مركز الأمازون للأشروبولوجيا والتطبيق العملي	CAAAP
لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي (نيجيريا)	CERC
منظمة مجتمع مدني	CSO
إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية للانتخابات من قبل المنظمات المدنية	DoGP
المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية	DRI
هيئة إدارة الانتخابات	EMB
بعثة مراقبة الانتخابات	EOM
الاتحاد الأوروبي	EU
النازحون داخليًا	IDP
الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية (جورجيا)	ISFED
اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (نيجيريا)	INEC
قانون الانتخابات والأحزاب السياسية (غواتيمالا)	LEPP
لجنة الانتخابات في ملاوي	MEC
شبكة دعم الانتخابات في ملاوي	MESN
الجمعية الوطنية التأسيسية (تونس)	NCA
المعهد الوطني الديمقراطي	NDI
مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان	OSCE ODIHR
ذوو الإعاقة	PWD



صارت مراقبة المنظمات المحلية والدولية للانتخابات ممارسة مقبولة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم خلال الثلاثين عامًا الماضية. فمن الشائع أن تقوم منظمات المجتمع المدني القائمة في البلاد والمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية بمراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية، وتقدم تقييمًا بعد الاقتراع تقرر فيه مدى استيفاء الانتخابات للمعايير الدولية والإقليمية للانتخابات الديمقراطية. عادة ما تصدر هذه الفرق النتائج الأولية عقب الاقتراع مباشرة، ثم تقدم تقريرًا نهائيًا جامعًا يعرض النتائج بالتفصيل بعد ذلك ببضعة أسابيع أو أشهر. ويتضمن التقرير النهائي عادة مجموعة من التوصيات حول أفضل الطرق لمعالجة القضايا التي ظهرت خلال العملية الانتخابية، وذلك لتحسين العملية الانتخابية بحيث تفي بالمعايير الإقليمية والدولية للانتخابات الديمقراطية. يوضح هذا الإجراء البسيط المتمثل في إصدار التوصيات أن مراقبة الانتخابات نشاط يهدف إلى تحسين الانتخابات بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية.

لكن كثيرًا ما يحدث نوع من «الفتور الانتخابي» العام بعد الانتخابات، وغالبًا ما تتلأ الأطراف المعنية في معالجة التوصيات التي يقدمها المراقبون حتى طول الاستحقاق الانتخابي التالي، ومن الصعب أيضًا الاهتمام بالإصلاح الانتخابي؛ إذ يواجه البرلمان وغيره من الأطراف المعنية عددًا لا يحصى من التحديات الأخرى. وقد تفوت فرق المواطنين المراقبين المقدمة للتوصيات فرص التركيز المستمر. يحدث هذا لعدة أسباب: مثل كون السياق السياسي غير مشجع، وتزامن الأولويات التنظيمية، وشح التمويل، ونقص الخبرة في الإصلاح الانتخابي. وفي حالات أخرى تدعو منظمات المجتمع المدني إلى إجراء إصلاحات انتخابية لكن من غير استراتيجية مترابطة، فتخرج جهودها رديئة التنظيم أو في وقت غير مناسب. هنا يبرز دور التوصيات الانتخابية؛ إذ تقدم إطار عمل لمبادرات المناصرة والرصد.

ليست مراقبة المواطنين للانتخابات (والتوصيات التي تنتج عن هذه المراقبة) غاية في حد ذاتها، فهذه الجهود ليست سوى جزءًا من جهود المواطنين لتعزيز النزاهة الانتخابية، وهي جهود تستمر طوال الدورة الانتخابية. فمراقبة الانتخابات تنتج توصيات للإصلاح تستند إلى الأدلة — لكن على منظمات المجتمع المدني أن تستغل المدة بين كل استحقاق انتخابي وتاليه للدفع بهذه الإصلاحات، وأن تراقب مدى أخذ التوصيات بعين الاعتبار وتنفيذها قبل الانتخابات المقبلة. تكون التوصيات بهذه الطريقة بمثابة أداة للمساءلة الديمقراطية، مما يمكن المواطنين من الإشراف على الإصلاح الديمقراطي.

إن الدفع في سبيل الإصلاح الانتخابي جزء من مسؤولية فرق مراقبة الانتخابات المحلية. ويلزم «إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية الانتخابات من قبل المنظمات المدنية» المنظمات التي تقره بما يلي:

«الدعوة - حيثما كان ذلك مستطاعًا - إلى إدخال تحسينات على الأطر القانونية للانتخابات والحث على تنفيذها، وبجعل العمليات الانتخابية والسياسية مفتوحة تمتاز بالتجاوب وتفسح مجالًا للمساءلة ولا يشوبها عنف، وبإزالة القيود غير المبررة وغيرها من المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين مشاركة كاملة في العمليات الانتخابية والسياسية، والإسهام على نطاق أوسع في تعزيز الحوكمة الديمقراطية.»<sup>1</sup>

يستهدف هذا الدليل التفصيلي أساسًا فرق المواطنين المراقبين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المهتمة بلعب دور مؤثر في تحسين العمليات الانتخابية في مختلف مراحل الدورة الانتخابية. يوفر هذا الدليل بالإضافة إلى ذلك إرشادات سهلة لفرق المراقبين المحليين وغيرها حول كيفية متابعة تنفيذ التوصيات التي قدمتها متابعة فاعلة باستخدام الشبكات الموجودة والحضور القوي والقدرات التي تم تطويرها خلال الانتخابات. وقد أثبتت فرق المواطنين المراقبين في الماضي نجاعة مراقبة الانتخابات بالتشجيع على تنفيذ توصياتها الانتخابية.

## استخدام الدليل

يركز هذا الدليل على نوعين رئيسيين من أنشطة متابعة الانتخابات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني:

1  
الدفع بالإصلاح الانتخابي والدعوة إليه في سبيل إذكاء الوعي وتشجيع الأطراف المعنية على الاستجابة للتوصيات الانتخابية قبل حلول الانتخابات المقبلة

2  
متابعة التوصيات لرصد التقدم المُحرَز في تنفيذها وكتابة تقارير دورية حول النتائج. ويُفَضَّل القيام بهذين النوعين من الأنشطة في الوقت نفسه.

يعتمد اختيار المبادرات وتصميمها على عدد من العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني.

تشمل العوامل الداخلية: الأولويات والموارد والقدرات التنظيمية، وتشمل العوامل الخارجية: السياق السياسي العام، وتوجهات الأطراف المعنية تجاه الإصلاح الانتخابي. ستناقش هذه المسائل بالتفصيل في هذا الدليل.

<sup>(1)</sup> «إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية للانتخابات من قبل المنظمات المدنية»، الفقرة 21 (ك)، الذي أقرته أكثر من 290 مجموعة مراقبة محلية في 93 دولة حول العالم، ويتمتع بدعم 13 منظمة رئيسية من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وأطلق في مقر الأمم المتحدة عام 2012، ونصه متاح على الموقع [www.gndem.org](http://www.gndem.org).

كما ذُكر سابقًا يستهدف هذا الدليل بشكل أساسي فرق المراقبين المحليين؛ أي منظمات المجتمع المدني التي تتولى مراقبة الانتخابات، ولكنها تفتقر إلى الخبرة في تعزيز الديمقراطية. عادة ما يصدر المراقبون المحليون تقارير في أثناء الانتخابات، إلا أنهم لا يصدرون توصيات محددة تساعد في ربط النتائج بمبادرات دعوية مما يتيح تنفيذ تحسينات ملموسة في هذه العملية. أما هذا الدليل فيرشد مراقبي الانتخابات إلى كيفية صياغة التوصيات صياغة مقنعة، وطرق متابعة تنفيذها.

قد تستفيد بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات غير مجال مراقبة الانتخابات أيضًا من التركيز على التوصيات الانتخابية المتعلقة بمجال عملها؛ فقد تهتم المنظمات عاملة في مجال حقوق ذوي الإعاقة مثلًا بالتشجيع على اعتماد التوصيات التي تعالج مثل هذه القضايا، في حين تصرف منظمات حقوق النساء اهتمامًا أكبر إلى التوصيات التي تتناول القضايا المتعلقة بمشاركة النساء في الانتخابات والحياة السياسية.

وقد يكون هذا الدليل مفيدًا لأطراف أخرى تلعب دورًا في تنفيذ التوصيات: كالأحزاب السياسية، والبرلمان، وهيئة إدارة الانتخابات، ومؤسسات الدولة الأخرى. حتى المنظمات الدولية والإقليمية التي تشارك في مراقبة الانتخابات قد تستفيد من المعلومات الواردة في الدليل - رغم اختلاف طبيعة عملها - لأنها تهتم أيضًا بالدفع في سبيل متابعة التوصيات. وأخيرًا قد تكون المعلومات الواردة في هذا الدليل نافعة أيضًا لوفود الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين؛ إذ قد تحثها على دعم منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأعمال المتابعة في سياق تشجيع استمرارية دعم الانتخابات الديمقراطية - والإصلاح الديمقراطي عمومًا - في مختلف مراحل الدورة الانتخابية.

# الفصل الأول:

## مراقبة الانتخابات

### والمساءلة الديمقراطية

أصبحت مراقبة المراقبين المحليين للانتخابات جزءًا مألوفًا من العملية الانتخابية في كثير من أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. توفر جهود المراقبة المدنية (التي تُعرف أيضًا باسم المراقبة المحلية غير المتحيزة للانتخابات) فرصة للمواطنين للانخراط في العملية الديمقراطية، وتحمل المؤسسات الحكومية مسؤولية إجراء انتخابات حقيقية موثوقة ومساءلتها بخصوص ذلك. وكثيرًا ما تقوم منظمات المجتمع المدني التي تتولى مراقبة الانتخابات بتعبئة الآلاف من مراقبي الانتخابات المتطوعين في يوم الاقتراع؛ إذ ينقل هؤلاء النتائج من جميع أنحاء البلاد إسهامًا في التقييم الشامل لعملية الاقتراع. لكن المراقبين المحليين يدركون أن الانتخابات لا تقع في يوم واحد ثم مرور الكرام، ولذلك يقومون عادة بمراقبة العمليات السابقة لحدث الاقتراع والتالية له وتقييمها نظرًا لما لهذه العمليات من تأثير كبير على مصداقية العملية الانتخابية.

تقوم منظمات المجتمع المدني بجمع قدر كبير من المعلومات حول العملية الانتخابية عن طريق المراقبة التي يقوم بها مواطنون. وعادة ما تظهر هذه النتائج في التقارير التي تُنشر على الملأ ويُقدّم فيها تقييم للنزاهة الشاملة للعملية، ودرجة توافق العملية مع القانون الوطني والمعايير الدولية والإقليمية للانتخابات الديمقراطية. تحدد تقارير فرق المواطنين المراقبين وبياناتها مشكلات معينة في العملية الانتخابية، وفي العملية الديمقراطية عمومًا. ويقترح المراقبون المحليون في توصياتهم على السلطات والأطراف المعنية بالانتخابات كيفية تحسين العملية كي تفي بالالتزامات والواجبات الدولية والإقليمية التي تعهد بها البلد. تستند التوصيات في أغلب الحالات على مشكلات قائمة أمضت منظمات المجتمع المدني زمنًا في الدعوة إلى حلها، وفي مثل هذه الحالات توفر المراقبة وكتابة التقارير والتوصيات مزيدًا من الأدلة الداعمة لهذه القضايا وتعزز حضورها.

تميل منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق فئة بعينها أحيانًا إلى صرف جهود المراقبة إلى تقييم مشاركة تلك الفئة في العملية الانتخابية، وتحديد المعوقات التي تمنعها؛ فقد تدرس منظمة نسائية مثلًا مشاركة النساء في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، حيث تراقب الانتخابات من خلال «عدسة النوع الاجتماعي»، ومن ثم فقد تصدر تقريرًا يسلط الضوء على مشاركة النساء، ويحدد المعوقات التي تمنعهن في كل مرحلة من مراحل العملية، ويقدم توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لعلاج تلك المسائل.

وينبغي أن تقدم التقارير المنشورة علنًا التي تكتبها فرق المواطنين المراقبين للجُمهور معلومات نزيهة مستقلة حول سير الانتخابات، فتضع بذلك المواطنين في موضع الإشراف، لكن التقارير والتوصيات المصاحبة لها تشكل أساسًا تنطلق منه تلك الفرق في دفعها بالإصلاح الانتخابي بين كل دورة انتخابية وتاليها كي تُنفذ التحسينات قبل طول الانتخابات المقبلة. وغالبًا ما تصبح الدعوة إلى الإصلاحات الانتخابية ومناصرتها جزءًا من جهد إصلاحي ديمقراطي أوسع بحث

المؤسسات الحكومية على تحمل مسؤوليتها أمام المواطنين ويفسح مجال مساءلتها. حتى سمات عملية الإصلاح الديمقراطي نفسها - من شمولها وشفافيتها - تعد مؤشراً هاماً على قوة المساءلة الديمقراطية عمومًا في البلد.

ينبغي أن يبدأ الترويج لتنفيذ توصيات الانتخابات في أقرب فرصة عقب الانتخابات؛ إذ إن التغييرات تتضمن في كثير من الحالات تعديلات على التشريعات وحتى على الدستور، وتستغرق في العادة وقتًا، لا سيما إذا كانت العملية شاملة وشفافة. وإذا كانت التوصية بإدخال تغييرات على إطار العمل القانوني فلا بد من إجرائها قبل الانتخابات بوقت كافٍ كي تكون القواعد الجديدة واضحة للجهات الفاعلة فيها ويتسنى لها جميعًا الاستعداد على قدم المساواة.<sup>2</sup>

## أما السبيل إلى الدفع بالإصلاح الانتخابي عمليًا فتتعدد فيه المبادرات التي يخوض هذا الدليل في البعض منها مثل:

### • عقد اجتماعات الطاولة المستديرة (الناقشات التشاركية) بين الأطراف المعنية عقب الانتخابات:

لا يضير المراقبين المحليين والدوليين أن يلتقوا عقب الانتخابات لمناقشة التوصيات التي توصل إليها كل فريق منهم، والمرجو من هذه اللقاءات أن تؤدي إلى تنسيق التوصيات وصوغ قائمة واحدة أو الاتفاق على منح توصيات بعينها أولوية دون غيرها. وتُعد هذه اللقاءات النقاشية فرصة مناسبة يقدم فيها المراقبون توصياتهم إلى غيرهم من الأطراف المعنية ويناقشونها.

### • أنشطة إذكاء الوعي:

لا بد لمنظمات المجتمع المدني من إدراج قضاياها على أجندة السياسة العامة عقب تحديد أولويات الإصلاح الانتخابي، أما سبل إذكاء وعي الجمهور وصناع السياسات بتلك الإصلاحات المطلوبة فهي عديدة ومنها: الفاعليات العامة، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الحوار والنقاش، والعروض التي تطرح للتوقيع.

### • لجان الإصلاح الانتخابي:

من المفيد عقد لجان للإصلاح الانتخابي عقب إدراجها على أجندة السياسة العامة، إذ تناقش هذه اللجان مقترحات مفضلة لإصلاحات محددة وتتفق عليها. أحيانًا تُشكل لجان الإصلاح الانتخابي رسميًا داخل البرلمان، مما يسبغ على عمل اللجنة مكانة مرموقة، ولكنه يصعب على منظمات المجتمع المدني المشاركة فيها. للمجتمع المدني أيضًا أن يشكل لجان للإصلاح الانتخابي، ويفتح باب الاشتراك فيها أمام مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، ولكن هذه اللجان المدنية قد تُهمَّش وتُسْتَبَعَد من عملية التشريع الرسمية.

<sup>(2)</sup> ينص بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة على عدم جواز إدخال أي تعديلات جوهرية على القوانين الانتخابية في الأشهر الستة السابقة على الانتخابات إلا بموافقة عالية الجهات الفاعلة سياسيًا، وتحذر مدونة الممارسات الانتخابية الجيدة (التي وضعتها لجنة البندقية في مجلس أوروبا) من إجراء تغييرات جذرية في غضون سنة من الانتخابات إلا في ظروف استثنائية وبدعم سياسي واسع.

## • التعقيبات القانونية:

في بعض مراحل عملية الإصلاح تبرز الحاجة إلى خبير أو مجموعة من الخبراء يتولون تحليل الإطار القانوني القائم الذي ينظم الانتخابات أو صياغة تشريع جديد، ثم عرض النتائج في صورة تعقيب قانوني، وتُنشر هذه التعقيبات في سياق جهود الدعوة والمناصرة، وتسهم إسهامًا بناءً في نقاش السياسة العامة.

## • متابعة تنفيذ التوصيات وكتابة التقارير:

أحيانًا تقرر منظمات المجتمع المدني أن تتابع تنفيذ التوصيات، وتصدر بيانات علنية دورية تعلن فيها التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. عرض هذه البيانات: تذكير صناعات السياسة والأطراف المعنية والمواطنين بتوصياتها، وتعزيز حضور المنظمات نفسها في الذهن العام.

هذه المبادرات وغيرها جزء من أجندة المساءلة الديمقراطية الأوسع؛ فكثير من القضايا التي يسلط مراقبو الانتخابات الضوء عليها – مثل شفافية المؤسسات الحكومية، وُسُر التغطية الإعلامية، والتمويل السياسي، وصناعة القرار بما يراعي الجميع – ليست قضايا انتخابية حصراً، وإنما تتعلق بالحوكمة الديمقراطية عموماً، وعليه فإن منظمات المجتمع المدني التي تقوم بجهود المتابعة هذه توظف نفس مهارات الدعوة العامة والمناصرة والرصد في تعزيز جوانب أخرى من المساءلة الديمقراطية.

# الفصل الثاني:

## صياغة التوصيات

إن جودة التوصيات التي يضعها المراقب ضرورية لنجاح أنشطة مناصرة الإصلاح الانتخابي ورصده. لا بد من أن تكون صياغة التوصيات متقنة واضحة؛ لأن التوصيات تضع إطار عمل تلك الأنشطة؛ من حيث الأسلوب المكتوبة به، ومن حيث الإجراء الموصى به. وإذا لم تكن التوصيات واضحة أو عملية فسيكون من الصعب إجراء حملة مناصرة تخاطب المواطنين والأطراف المعنية، مما يجعل النجاح بعيد المنال.

من المهم أن يوضع **الغرض** المرجو من التوصية نصب العين في أثناء صياغتها؛ فالتوصيات تطرح إصلاحات ناجحة بناءً لمعالجة المشكلات التي كشف عنها مراقبو الانتخابات أثناء العملية الانتخابية وأوردوها في تقاريرهم، وتهدف التوصيات إلى المساعدة في حل تلك المشكلات ومد يد العون إلى السلطات من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية.

أما النقاط التي ينبغي أن تركز التوصيات عليها فهي: تحسين الأطر القانونية وتنفيذها العملي، ودعم إدارة الانتخابات من ناحية الشفافية والمساءلة مثلاً لا حصراً. ينبغي أن تعالج التوصيات انتهاكات الحريات الأساسية في العملية الانتخابية، وأن تولي اهتماماً لإزالة ما يعيق النساء والشباب وذوي الإعاقة والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات المهمشة عن المشاركة في الانتخابات<sup>3</sup>. يجوز أن تعالج التوصيات أيضاً البيئة التي تجري فيها الانتخابات؛ من ظروف الحملات الانتخابية، وإطار العمل الإعلامي. وأخيراً ينبغي أن تعزز التوصيات إجراء الانتخابات في أجواء سلمية. وعموماً يُرجى من الإطار الموصى به أن يمهّد الطريق إلى انتخابات شفافة وموثوقة وشاملة إذا نفذت الحكومة مجموعة التوصيات كاملة.

وفيما يلي عدد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند صياغة التوصيات:

### البكور

ينبغي أن تكون مهمة صياغة التوصيات حاضرة في بال المراقبين المحليين منذ أولى مراحل المراقبة. من المرجح أن تتمحور الأولويات التي يقترحها العديد من المراقبين المحليين من أجل الإصلاح الانتخابي حول قضايا قائمة منذ زمن طويل يسبق حضورها والعلم به الانتخابات، ولذلك ينبغي أن يضع المراقبون خطط المناصرة نصب أعينهم خلال مرحلة تصميم استراتيجية المراقبة. وبهذا تظل هذه الأهداف حاضرة في تقارير الانتخابات والتوصيات المستندة إلى نتائج المراقبة.



<sup>(3)</sup> تراجع في هذا الشأن الفقرة الخامسة من «إعلان المبادئ العالمية لمراقبة حيادية للانتخابات من قبل المنظمات المدنية».

لذلك يُنصح المراقبون المحليون بأن يضعوا عددًا من الفرضيات قبيل طول الانتخابات، ثم يدرسوا نتائج مراقبة الانتخابات لتأكيد هذه الفرضيات أو رفضها. ولهم أن يستندوا - في وضع هذه الفرضيات - إلى أنشطة المساءلة التي قام بها المواطنون سابقًا من خلال منظمات المجتمع المدني مثل: مراقبة البرلمان والمؤسسات الحكومية الأخرى، ومراقبة أنشطة هيئة إدارة الانتخابات خلال الفترة الزمنية الواقعة بين كل دورة انتخابية وبين تالياتها. إن البيانات التي تُجمع أثناء المراقبة ضرورية لإثبات وجود حاجة حقيقية إلى الإصلاح (أو الغنى عنه)؛ فلن تُلغى التوصيات اهتمامًا من دون إظهار حاجة حقيقية إليه. وكلما كان وصف المشكلات أوضح ازدادت فرص إذكاء الاهتمام بالتوصيات. وقد تنشأ في أثناء سير العملية الانتخابية مشكلات أخرى لم تكن في الحسبان، وتستدعي معالجتها في التوصيات، خاصة عند استحداث أحكام قانونية أو ترتيبات تشغيلية جديدة. لهذا ينبغي على المراقبين المحليين صياغة توصيات مؤقتة في جميع مراحل الانتخابات، ويُراعى فيها أن تكون متوافقة مع المواقف التي اتخذت قبل الانتخابات.

على سبيل المثال: إذا لاحظ مراقبون غياب فئات معينة عن سجل الناخبين فعليهم أن يجروا مسكًا لتسجيل الناخبين قبيل الانتخابات يجمعون فيه البيانات، ثم يراقبوا مرحلة الإدعاءات والاعتراضات، ويخرجوا من ذلك كله بسؤال محدد يطرحونه يوم الاقتراع بخصوص الأشخاص الذين يُستبعدون في مكاتب الاقتراع. يسترشد المراقبون بعد ذلك بالبيانات التي جمعوها، ويقدمون تقييمًا مدروسًا، ويخلصون إلى توصيات محددة الهدف ترمي إلى معالجة المخاوف المتعلقة بسجل الناخبين. لا مناص في مثل هذه الحالات من درس التوصيات دراسة مسبقة معمقة، ثم صياغتها بوضوح وإتقان.

## أولى خطوات التحضير للإصلاح الانتخابي: جمع التبرعات (التمويل)

تتخذ خطوة جمع التبرعات في مهد أي مبادرة للإصلاح الانتخابي تشريع فرق المواطنين المراقبين ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط لها، ويُستحسن أن تأتي قبل اقتراب الانتخابات؛ فالعديد من المنظمات المانحة تعتمد دورات تمويل منفصلة عن الدورات الانتخابية (رغم تركيزها على ضرورة اتباع «نهج متمحور حول الدورة الانتخابية»)، أو تكون غافلة عن الحاجة إلى الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرته خلال الفترة الزمنية الواقعة بين كل دورة انتخابية وبين تالياتها، أو قد يجتمع عندها الطرفان معًا. ينبغي تشجيع الجهات المانحة على وضع بند مانحة الإصلاح الانتخابي في برامجها موضعًا يتيح انطلاق أنشطته عقب الانتخابات، لا إلحاقه بالدورة الانتخابية اللاحقة إذ يكون أوان تحقيق الفاعلية والجدوى المنشودتين قد فات. اجتماعات الطاولة المستديرة (النقاشات التشاركية) مثلًا تعقد في غضون أشهر من الانتخابات، وبالتالي يجب أن تكون خططها وتمويلها جاهزين قبل طول الانتخابات. وتبرز الحاجة إلى مزيد من التمويل عقب اجتماع الطاولة المستديرة التالي للانتخابات من أجل الاستفادة من الزخم الحاصل وتوجيهه نحو جهود المناصرة. لا تكون هذه الأنشطة باهظة الثمن بالضرورة، ولكنها تتطلب متابعة مستمرة من موظفين اثنين أو ثلاثة موظفين على الأقل.

## مراجعة التوصيات السابقة

قد تكون فرقة المواطنين المراقبين قد أصدرت توصيات تتعلق بالانتخابات السابقة في حال كانت راقبتها وأشرفت عليها. من المفيد أيضًا الرجوع إلى تقارير الفرق الأخرى - المحلية والدولية - لمعرفة التوصيات التي قدمتها سابقًا.

ينبغي ألا يغفل المراقبون المحليون عن تجربة تنفيذ التوصيات/الإصلاح الانتخابي السابقة عندما يهمون بتخطيط الأنشطة الجديدة والانخراط فيها؛ فإذا لم تكن التوصيات السابقة قد نُفذت وكان تنفيذها لا يزال مرغوبًا فينبغي ذكرها، ويُفترض أن تُعاد صياغتها وفقًا للسياق الحالي إن لزم.

### أمثلة من الأسئلة التي تُطرح بخصوص التوصيات السابقة:

- هل نُفذت أي من التوصيات جزئيًا أو كليًا؟ وهل لا يزال تنفيذ تلك التوصيات مرغوبًا؟
- إذا لم تُنفَّذ فهل كانت هناك أية محاولات للإصلاح؟
- ما العقبات التي تحول دون تنفيذ كل من تلك التوصيات؟
- ما موقف كل طرف من الأطراف المعنية من كل توصية ودوره فيها؟

## الوضوح

ينبغي أن تُكتب التوصيات بلغة واضحة بسيطة ليفهمها المواطنون والأطراف المعنية على حد سواء، أما المصطلحات المعقدة والاختصارات فينبغي تجنبها. ينبغي أن تكون التوصيات موجزة من غير اختزال في وصف الإجراءات الذي يوصى باتخاذها. قد تكون كتابة التوصيات بأسلوب واضح موجز صعبة، وقد تستغرق بعض الوقت. ينصح كاتبو التوصيات أحيانًا بوضعها في جدول بياني بسيط (الملحق الأول فيه نموذج جدول بياني للتوصيات)؛ لأنه ينظم المشكلة التي تتناولها التوصية، والمعايير الإقليمية/الدولية ذات الصلة، والطرف المعني المسؤول، والتغييرات القانونية أو الدستورية المطلوبة إن وجدت.

## المعايير المرجعية

تكتسب توصيات الإصلاح الانتخابي قوة ومثانة من استنادها إلى المعايير القانونية المحلية (مثل الأحكام الدستورية)، أو اللاتزامات والواجبات الدولية أو الإقليمية التي وافق عليها البلد - وتتبع الإشارة إلى تلك المعايير صراحة. فهذه المعايير الدولية والإقليمية (والإطار القانوني الوطني) تمثل أساسًا تقوم عليه التوصيات نظرًا إلى كونها المنطلق الذي يستند إليه مراقبو الانتخابات في تقييمهم. أما إذا وجد المراقبون المحليون صعوبة في تحديد المعايير التي تخص توصياتهم فلا بأس في استشارة بعض أساتذة القانون أو محامي حقوق الإنسان أو غيرهم من الخبراء القانونيين قبل إصدار التوصيات.

## الدبلوماسية

تُقدّم التوصيات بروح تعاونية — وعليه فاللائق أن تُصاغ بأسلوب مهذب ودبلوماسي، يُفضّل عمومًا الابتعاد عن اللهجة الآمرة، واستخدام أسلوب الاقتراح لا التوجيه، أما إذا كانت الحريات الأساسية في خطر فأسلوب التوجيه أولى. من الأساليب المناسبة لصياغة التوصيات عمومًا: «يُقترح النظر في كذا».

## الواقعية

ينبغي أن تراعي التوصيات ما يمكن تنفيذه من الناحية العملية. فعلى المراقبين اتخاذ الحذر فيما يوصون به — الامتناع عن التوصية خير من تقديم توصية مستندة إلى افتراض خطأ أو توصية قد تسبب مشكلات أخرى. عليهم أيضًا مراعاة طبيعة الطرف المعني الذي تستهدفه كل توصية، وتحديد الإجراءات الملموسة الضرورية أكثر من غيرها. بعض التوصيات تنفيذها لا يستلزم إرادة سياسية (كإنفاذ القواعد الحالية)، أما غيرها فتتطلب تغييرات في الإطار القانوني (كالإجراءات الإدارية أو التشريعات أو الأحكام الدستورية). في بعض الحالات قد تقتضي الحكمة الإشارة إلى مسألة معينة والتنويه إلى ضرورة معالجتها من دون وصف حل ملموس. على سبيل المثال: قد تدعو التوصيات الأطراف المعنية إلى «مراجعة» بعض جوانب الإطار القانوني، أو إجراء تدقيق لسجل الناخبين، بدلًا من الدعوة بشكل صريح إلى إجراء تغييرات.

## عدم الإغراق في وصف طول بعينها

بعض المشاكل لها طول متعددة، وينبغي لفرق المواطنين المراقبين أن تأخذ ذلك في اعتبارها، فيُستحسن التركيز على المبدأ — بدلًا من الإفراط في الإرشاد إلى طول بعينها — وإفساح المجال للأطراف المعنية المسؤولة (هيئة إدارة الانتخابات على سبيل المثال) كي تختار الحل المناسب.

## التركيز

ينبغي أن تقتصر توصيات المراقبين على أكثرها أهمية، ولا ينبغي أن تكثر وتتعدد. تبين التجارب السابقة أن 20 أو 30 توصية عدد كافٍ في معظم الظروف. أما حشو القائمة بتوصيات منخفضة الأهمية فيؤدي إلى التشتيت عن الرسائل الرئيسية، وبليلة استراتيجية المناصرة، وإفساح المجال للأطراف المعنية إن شاءت علاج النقاط الأقل أهمية وأهمال التوصيات الأهم.

## الترابط المنطقي

ينبغي على المراقبين المحليين توليف التوصيات في مجموعة واحدة مترابطة، فلا يقدمون توصيات متناقضة ولا توصيات غير مناسبة للسياق السياسي والانتخابي القائم.

## عدم الخروج عن الاختصاص

ينبغي أن يلتزم المراقبون المحليون بحدود اختصاصهم عند تقديم التوصيات، ولذلك ينبغي أن تكون توصياتهم «مرتبطة بالانتخابات» من غير إغفال تأثير العديد من قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون على العملية الانتخابية. على سبيل المثال: حق الأشخاص النازحين داخليًا في التصويت تخص مراقبي الانتخابات، أما سياسة الإسكان التي تؤثر على الأشخاص النازحين داخليًا فلا علاقة بهذا السياق. وتقع بعض القضايا في منطقة رمادية — مثل قضايا الجنسية التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على حق التصويت، وبالتالي قد تدخل في نطاق الأمور التي ينبغي للمراقبين النظر فيها.

وعموماً لا يقدم المراقبون الدوليون توصيات تطرح تغييرات في النظام الانتخابي نفسه؛ إذ يعتبر هذا قرارًا سياديًا. أما المراقبون المحليون فلديهم مساحة أوسع للمناورة والتحرك؛ لأنهم مواطنون في البلد. ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى حساسية هذه القضايا وأنها قد تكون مشحونة سياسيًا، ولذا يُنصح بالحذر في تناولها. كثيرًا ما يظن الناس أن تغيير النظام الانتخابي أسرع حل للمشكلات التي يواجهها، لكن هذا التصور مغلو؛ بل إن تغيير النظام الانتخابي بوتيرة متكررة لا يسهم في تعزيز استقرار الإطار القانوني؛ وقد يؤدي بالتالي إلى نتائج عكسية.

## الاستشارة

لا ضير في أن تطرح منظمات المجتمع المدني على الأطراف المعنية توصياتها الأولية في أثناء عملية الانتخابات وتشاورها فيها؛ فقد يُستشَف من الحديث مع هيئة إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة الأخرى ما إذا كانت هذه الجهات تدعم التوصيات من حيث المبدأ، أو ما إذا كانت لديها اقتراحات أخرى.

يُنصح أيضًا بمقارنة التوصيات بتوصيات فرق المراقبة الأخرى – المحلية منها والإقليمية والدولية – لمعرفة نظرتهم للأمور ومدى تطابقها أو اختلافها مع نظرتك، وللتأكد من عدم تعارض التوصيات. قد تساعد هذه المراجعات المبكرة في تعزيز «التنسيق» النهائي بين توصيات مختلف فرق المراقبة في مرحلة ما بعد الانتخابات (انظر الفصل الرابع: بدء الحوار بعد الانتخابات). ويكون الهدف المرجو من هذا التنسيق التوصل إلى اتفاق بين منظمات المجتمع المدني على مجموعة مشتركة من التوصيات ذات الأولوية.

## سمات التوصية الجيدة:

- مستندة إلى الأدلة
- مرتبطة بالمعايير الوطنية/الإقليمية/الدولية
- واقعية؛ تنفيذها ليس عبئًا ثقيلًا ولا مكلفًا
- مترابطة (تتفد جملة واحدة)
- محددة، ولكن ليست تفصيلية بشكل مفرط
- واضحة

## هل التكنولوجيا هي الحل المثالي؟

يميل كثيرون إلى اقتراح حلول تقنية متقدمة لحل المشكلات، لكن تلك الحلول قد تخلق مشكلات جديدة. تحقق تكنولوجيا الانتخابات الجديدة عددًا من المزايا، إلا أنها تفرض أيضًا عددًا من التحديات، منها مثلًا شفافية الانتخابات؛ إذ لا تسمح أجهزة التصويت الإلكترونية – على سبيل المثال – للمراقبين وغيرهم بتتبع عملية الإدلاء بكل صوت تتبعًا بصريًا، الأمر الذي قد يؤثر أيضًا على ثقة الناخبين بالعملية. إحدى التحديات الأخرى أن هذه التكنولوجيا قد لا تكون مستدامة؛ فهي مكلفة وتحتاج مع مرور الوقت إلى صيانة على يد تقنيين خبراء. وقد تصبح الملكية والمسألة مشكلة إذا كانت الجهة التي تباع هذه التكنولوجيا هي الجهة الوحيدة القادرة على تشغيل النظام.

من شروط نجاح الحلول التكنولوجية أن تكون حائزة على موافقة مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، وأن تكون الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية منها. وينبغي أن تستند هذه الحلول إلى دراسة جدوى شاملة، وأن تُختبر قبل اتخاذ أي قرار باعتمادها.<sup>4</sup>

<sup>(4)</sup> انظر ورقة الإحاطة الصادرة عن المنظمة الدولية لنشر التقارير DRI حول الديمقراطية بعنوان Electronic Voting Machines: The Promise and Perils، والفيديو الصادر عن المنظمة نفسها بعنوان Electronic Voting Machines in a New Technology of the متاحة على [www.democracy-reporting.org](http://www.democracy-reporting.org)، وباكستان المتاح على <https://youtube/L1Y0CIDAHzA>.

# الفصل الثالث:

## اختيار التوصيات

ينبغي على فرق المواطنين المراقبين أن تبادر عقب الانتخابات مباشرة إلى التفكير الاستراتيجي لتحديد السبيل الأنسب لمتابعة التوصيات التي قدمتها أو التي قدمتها فرق أخرى. يتناول هذا الفصل الأسئلة التالية: كيف تصمم فرقة المراقبة مشروعات للمتابعة تدفع في سبيل تحقيق الأهداف التنظيمية الشاملة، والاستفادة المثلى من المهارات والقدرات التي اكتسبتها الفرقة؟ كيف لها أن تحافظ على تواجدتها الذي اكتسبته خلال مدة الانتخابات؟ ما الموارد المتوفرة أو المحتمل توفرها وتسخيرها للدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرته، أو متابعة التوصيات، أو غيرها من أنشطة المتابعة؟

يُنَاقَشُ أدناه عدد من الأمور التي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار عند اختيار التوصيات التي ستحظى بالتركيز. وبسبب الفصل الخامس (وضع الاستراتيجية وإنشاء منبر للإصلاح الانتخابي) أكثر في تناول التخطيط الاستراتيجي.

### كيفية تحليل التوصيات

يُقترح أن تكون الخطوة الأولى من خطوات النظر في اختيار التوصيات الانتخابية التي سيُدفع بها: تحليل التوصيات - التي وضعتها الفرقة القائمة على الاختيار أو غيرها من الفرق أو كليهما معًا - والنظر في ما يتطلبه تنفيذ كل منها تنفيذًا ناجحًا.

يمكن تحليل التوصيات في مصفوفة، إذا كانت توصيات الفرقة منظمة في مصفوفة (انظر الفصل الثاني: صياغة التوصيات) فلا بأس بإضافة بضعة أعمدة إلى المصفوفة الحالية، وتراعى النقاط التالية - على وجه الخصوص - في كل توصية:

- نوع العمل المطلوب
- التوابع المالية المترتبة
- الإطار الزمني
- جدوى التوصية
- الجهة المسؤولة عن إجراء التغيير
- الجهة أو الجهات الموافقة على التغيير
- العقبات التي تواجه التغيير

وقد يملئ تطور السياق السياسي الحاجة إلى مراجعة تحليل التوصيات وتحديثه. يمكن توسيع المصفوفة في وقت لاحق لمتابعة تنفيذ التوصيات (انظر الفصل الثامن: متابعة تنفيذ التوصيات).

## كيفية اختيار التوصيات التي ينبغي التركيز عليها

السبل التي تسلكها منظمات المجتمع المدني إلى اختيار التوصيات التي تصرف إليها جهود الدعوة والمناصرة كثيرة، وتسترشد في ذلك بالتحليل السابق وصفه ثم تختار:

### بحسب الأولوية

يجمع بعض المراقبين إلى سبع سمة «الأولوية» على بعض التوصيات استنادًا إلى مستوى أهميتها في مسعى جعل الانتخابات شفافة وموثوقة وشاملة؛ فقد تُمنح الأولوية مثلًا التوصيات التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الحريات الأساسية وبالتالي تعد أكثر أهمية، فيما يقسم آخرون التوصيات إلى «قصيرة الأجل» و«طويلة الأجل» لا سيما إذا كان هناك حدث انتخابي آخر متوقع حدوثه قريبًا.

يركز بعض المراقبون أنشطة المتابعة على التوصيات «الأكثر أهمية» أو «الأكثر إلحاحًا». يعتمد هذا إلى حد كبير على السياق السياسي، بما في ذلك قدر العزم السياسي على القيام بالإصلاحات. في حالة وجود إرادة سياسية ووجود ضغوط زمنية لتحسين الإطار الانتخابي - بسبب قصر الفترة الزمنية المتاحة قبل الانتخابات التالية على سبيل المثال - فمن المنطقي التركيز على التوصيات القصيرة الأجل، بما في ذلك تلك التوصيات التي لا تتطلب تغييرًا في التشريعات ولا الدستور. وبهذا يمكن اغتنام الفرصة وإجراء بعض التغييرات (مثل إدخال تغيير على لوائح هيئة إدارة الانتخابات، أو محتوى التدريب أو جودته) التي تحسن عملية الانتخابات تحسنًا ملحوظًا في فترة زمنية قصيرة.

أما إذا كانت الإرادة السياسية فاترة أو غائبة وكان احتمال حدوث أي إصلاحات ملموسة ضعيفًا فقد يجنح المراقبون المحليون إلى دعم عدد من «التوصيات ذات الأولوية» لإظهار عزوف الحكومة عن تنفيذ الإصلاحات، ولجعل الجمهور والمجتمع الدولي يركزان على بعض القضايا الحاسمة في المدة التي تلي الانتخابات.

### بحسب الموضوع

هل ترغب المنظمة في مناصرة قضية معينة؟ على سبيل المثال: إذا كان اهتمام المنظمة منصرفًا إلى حق فئة معينة - كالنساء أو الشباب أو أقلية قومية أو النازحين داخليًا أو ذوي الإعاقة - في المشاركة فقد تكون التوصيات التي يقع عليها الاختيار واضحة نسبيًا؛ إذ تكون الأولوية للتوصيات التي تخص الفئة المستهدفة. إن استهداف حقوق فئة معينة بالمراقبة يثمر جهودًا فعالة للغاية في مرحلة المناصرة - يُرجى الإطلاع على «مثال على الممارسة الجيدة: نيجيريا» أدناه.

وإذا كانت المنظمة مهتمة بجانب معين من جوانب تعزيز الديمقراطية - مثل حرية الإعلام، أو قضايا سيادة القانون، أو الشفافية في التمويل السياسي - فلها أن تركز على التوصيات المتعلقة بهذا المجال المحدد. ويمكن إشراك منظمات المجتمع المدني الأخرى التي لها خبرة في الموضوع نفسه (من غير أن تكون منخرطة بالضرورة في مراقبة الانتخابات) ومشاورتها.

من المفيد في بعض الحالات التركيز على مجموعة من التوصيات يمكن لجهة معينة تنفيذها. يُوصى بهذا المسلك إذا كانت للمنظمة المدنية علاقة تعاونية راسخة بهيئة الإدارة الانتخابية مثلًا أو بهيئة قضائية. قد تكون لدى مجموعة من الأحزاب السياسية أيضًا قدرة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بقضايا معينة مثل مدونات قواعد السلوك الخاصة بالحملات، أو تمويل الحملات الانتخابية، أو ديمقراطية الأحزاب الداخلية، أو مشاركة النساء.

## بحسب التغيير القانوني المطلوب

كثيرة هي التوصيات التي لا يتأتى تنفيذها إلا بتعديلات قانونية مثل تعديل قانون الانتخابات أو غيره من التشريعات المتعلقة بالانتخابات، أو بتعديل دستوري. وعمومًا تمتاز التوصيات التي تتطلب تعديلًا دستوريًا بصعوبة التنفيذ، وتستغرق وقتًا طويلًا — إلا إذا تغير السياق فحضر القوى السياسية ودفعها إلى النهوض بالتعديل. قد تكون الدعوة إلى التغييرات القانونية ممكنة أكثر، ولكنها قد تمتاز أيضًا بالتعقيد؛ لأن منظمات المجتمع المدني المعنية تكون في حاجة إلى فهم العملية التشريعية وإشراك النواب والخبراء القانونيين كي تُكَلِّم جهودها بالنجاح. أما التوصيات التي تطرح تعديل اللوائح — كتلك الصادرة عن هيئة إدارة الانتخابات — أو غيرها من الإجراءات الإدارية فقد يكون منالها أقرب إذا كانت الإرادة السياسية قائمة.

أخيرًا: لا ضير إن ركزت منظمات المجتمع المدني التي لديها خلفية قانونية أو علاقة طيبة بالبرلمان أو خبرة في مجال الدفاع والدعم القانوني جهودها في مجال الدعوة ومناصرة على التوصيات التي تتطلب تغييرات قانونية.

## مثال على الممارسة الجيدة

### نيجيريا

ترجم تحالف ذوي الإعاقة نتائج المراقبة المركزة بعد دراسة العينات إلى توصيات فعلية.

في عام 2016 شكّل ائتلاف فرق عاملة في صفوف ذوي الإعاقة حملة Leave No One Behind: Disability Votes Count («حتى يلحق الجميع بالركب: إحصاء أصوات ذوي الإعاقة») للتحقق من تيسر اشتراك ذوي الإعاقة في انتخابات ولايتين نيجيريتين (إيدو وأوندو). نشرت الحملة مراقبين من ذوي الإعاقة مدربين تدريبًا خاصًا على عينة عشوائية تمثيلية (نموذجية) من مراكز الاقتراع لجمع البيانات بطرح 25 سؤالًا تركز على قضايا محددة تتعلق بتيسر اشتراك ذوي الاحتياجات الخاصة. كشفت عمليات المراجعة هذه أدلة مفيدة وممثلة انطلقت منها فرق المراقبة في وضع توصيات محددة ملموسة، ثم قدمت توصياتها في مؤتمرات صحفية وأطلعت الأطراف المعنية الرئيسية عليها. وفي كلتا الولايتين ظفرت الحملة بوعود قطعها مفوض الانتخابات التابعون للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الممثلون للولاية وللبلاد عمومًا بالالتزام بمعالجة القضايا التي كشف المراقبون عنها. الحملة مستمرة حتى الآن في نشر نتائج المراجعة، وإثارة هذه القضايا بالحديث عنها في الإعلام والمؤتمرات الصحفية. ومخاطبة اللجنة الانتخابية المستقلة وغيرها من المؤسسات الأخرى المستهدفة من الحملة الدعوية. وقد أرسلت الحملة إلى لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي التي أنشأتها الحكومة النيجيرية مذكرة تفصّل فيها توصياتها. وتعتزم الحملة التوجه بدعوتها إلى اللجان ذات الصلة وقيادة الجمعية الوطنية مباشرة.

**LEAVE NO ONE BEHIND**  
disability votes count

**SAMPLE BASED OBSERVATION INDICATE**

..... Polling Unit Materials .....

**INEC FORM EC40H**


**At 70%**  
of polling units, INEC officials did not record the data of PWDs participation in form EC40H

**ONDO 2016** #Ondodecides /Leave No One Behind: Disability Votes Count

الشكل 1: أذكت حملة «حتى يلحق الجميع بالركب» وعي الناس بالمشكلات التي كشفت عنها مراقبة الانتخابات؛ بنشر مثل هذه الرسوم البيانية الذكية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

## الفصل الرابع:

### بدء الحوار بعد الانتخابات

تمثل الأشهر التي تلي يوم الانتخابات مباشرة فرصة سانحة تقدم فيها فرق المواطنين المراقبين تقييماتها النهائية، وتذكي الوعي بما كشفت عنه؛ إذ إن تركيز الجمهور والأطراف المعنية والمؤسسات والمجتمع الدولي لا يفتر عن العملية الانتخابية خصوصًا إذا كانت قد أثارت جدلاً. ينبغي أن يستفيد المراقبون من هذه الفرصة ويقدموا تقارير المراقبة النهائية (ولا يغفلوا فيها توصيات تحسين العملية الانتخابية)، وينظروا في تنسيق توصياتهم ومواءمتها مع توصيات فرق المراقبة والإشراف الأخرى، ويفتحووا حوارًا حول الإصلاح المحتمل للانتخابات.

### المؤتمر الصحفي النهائي

يقدم المراقبون المحليون تقاريرهم النهائية إلى الجمهور عادة في مؤتمرات صحفية. تمثل هذه الفاعليات فرصة سانحة لتسليط الضوء على أهم التوصيات التي ترغب المنظمة في الدعوة إليها ومناصرتها حتى الانتخابات التالية، وشرح ما كشفت عنه المراقبة من نتائج تشكل أساسًا لكل توصية من التوصيات الرئيسية. كما أنها فرصة للإعلان عن الخطط التي تعتمزم الفرقة انتهاجها في متابعة تنفيذ التوصيات، وبهذه الطريقة يُستغل المؤتمر الصحفي لإطلاق مبادرات المتابعة التي تعقب الانتخابات.

### لقاءات الطاولة المستديرة التي تجمع الأطراف المعنية عقب الانتخابات

يُقترح على فرق المواطنين المراقبين ألا تكتفي بتقديم التقرير النهائي في المؤتمر الصحفي، بل تتبعه بتنظيم اجتماعات بنظام الطاولة المستديرة تجمع الأطراف المعنية، والمقارنة بين توصياتها وتوصيات غيرها من الفرق المحلية والدولية ومناقشتها. من المفيد أن تنطلق هذه العملية قبل إصدار التوصيات؛ تشجيعًا لاتساق الرسائل وتواؤمها. تتيح اجتماعات الطاولة المستديرة – في الوقت نفسه – لفرق المراقبة منبرًا تقدم منه توصياتها إلى مختلف الأطراف المعنية الرئيسية مثل هيئة إدارة الانتخابات والحكومة والأحزاب السياسية والجهات الدولية الفاعلة ووسائل الإعلام، وتطرحها للمناقشة والنظر. وتمثل هذه المنابر أيضًا مساحة للنظر في إمكانية إطلاق عملية إصلاح انتخابي.

## التنسيق مع الجهات الأخرى

نظرًا إلى تصاعد الاعتراف بأهمية «متابعة الانتخابات» برزت الحاجة مساوئ وجود الكثير من المبادرات المتعلقة باجتماعات الطاولة المستديرة التي تُقام بعد الانتخابات من غير تنسيق فيما بينها؛ إذ إن الأطراف المعنية تتسام تكرار مناقشة القضايا نفسها في اجتماعات مختلفة، ولهذا فلا مفر لفرق المواطنين المراقبين من تنسيق خططها مع غيرها من الفرق المحلية والدولية.

من الشائع أن يعقد الاتحاد الأوروبي اجتماعات بنظام الطاولة المستديرة تضم الأطراف المعنية عقب الانتخابات في البلدان التي يراقب انتخاباتها، ويأتي الاجتماع ضمن زيارة بعثة المراقبة التي تعقب الانتخابات حين يعود كبير المراقبين إلى البلاد لتقديم التقرير النهائي إلى الحكومة المضيفة والجمهور<sup>5</sup>. وتضم هذه الاجتماعات عمومًا: الأحزاب السياسية، وهيئة إدارة الانتخابات، والمجتمع المدني – غير أن شكلها ونطاقها يمليه السياق السياسي القائم في البلد. وفي كل الأحوال ينبغي أن تسعى فرق المواطنين المراقبين إلى الانخراط في مثل هذه الفاعليات، وتخطيط أنشطة تنطلق منها وتراكم عليها. بل إن هذه الفاعليات تمثل فرصة هامة يُفتح فيها باب تنسيق أنشطة المتابعة مع المنظمات الإقليمية والدولية وفرق المراقبة، وهي جهات يتنامى عندها إدراك الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في مثل هذه المبادرات<sup>6</sup>.

## الشمول

هو أيسر السبل إلى نجاح عمليات الإصلاح الانتخابي، وعليه فإن مراعاته قدر الإمكان مرغوبة عند مناقشة الإصلاح الانتخابي. لكن إذا زاد الشيء عن حده انقلب إلى ضده؛ فإذا تعدد أطراف اللقاء وكثر حضوره شق عليهم إجراء نقاشًا مركزًا أو الاتفاق على الأولويات. تُعالج تلك المسألة بتوزيع المشتركين على فرق عمل تختص كل منها بنوع من أنواع التوصيات (فيشكل فريق لشؤون تمويل الحملات مثلًا وآخر للتغطية الإعلامية)، أو توزيع القضايا – خصوصًا الحساسة أو المعقدة منها – على اجتماعات منفصلة.

في الظروف السياسية الصعبة تكون هذه اللقاءات التشاركية – إن أمكن تنظيمها – فرصة نادرة يخاطب فيها المجتمع المدني وأحزاب المعارضة السلطات الحكومية، وتخاطب فيها الحكومة المنظمات والأحزاب. وفي مثل هذه الحالات قد تكون عملية إفساح مساحة للحوار أكثر أهمية من ثمار الحوار نفسها.

<sup>5</sup> انظر Handbook for EU Election Observation الثالث، الإصدار الثالث، صفحة 185.

<sup>6</sup> انظر مثلًا (2016 OSCE ODIHR Handbook on Follow-up to Electoral Recommendations)، صفحة 32: «يزيد التنسيق بين الهيئات الوطنية والدولية التي تدعم تنفيذ التوصيات من فعالية الدعم؛ لأنه يقلل من التكرار ويهيئ الأجواء لسير عملية المتابعة بصيغة مترابطة.»

## أجندة الطاولة المستديرة: مثال

- 1 ملاحظات تمهيدية
- 2 مراجعة أهم ما كشفت عنه مراقبة الانتخابات
- 3 تقديم التوصيات (من كل منظمة على حدة — إذا كان اللقاء يضم أكثر من منظمة)
- 4 مناقشة التوصيات بحسب الموضوع (على سبيل المثال: الإعلام، وإدارة الانتخابات، والشكاوى والطعون، إلخ) وشرح خلفية التوصيات.
- 5 تحديد التوصيات التي تحتل موقع الأولوية لدى كل منظمة وكل طرف من الأطراف المعنية
- 6 النظر في الخطوات المقبلة
- 7 ملاحظات ختامية (بلورة إعلان الطاولة المستديرة — إن أمكن)

## السعي إلى المواءمة

أحد الأغراض المرجوة من اجتماعات الطاولة المستديرة التي تُعقد عقب الانتخابات: أن تتيح للأطراف المعنية فرصة لتنسيق التوصيات الصادرة عن مختلف فرق المراقبة المحلية والدولية ومواءمتها، وهو هدف قد يستدعي عقد اجتماع تشاركي منفصل لا تحضره الأطراف المعنية الرئيسية. ونظرًا إلى إمكانية اختلاف أولويات منظمات المراقبين المختلفة ومنهجياتها فقد لا تفلح في الاتفاق على مجموعة مشتركة من التوصيات، لكن التنسيق قدر الإمكان يزيد احتمال استمرار زخم أنشطة الإصلاح الانتخابي. تقطع مواءمة التوصيات وتنسيقها أيضًا الطرق على الأطراف المعنية إن أرادت انتقاء مجموعة التوصيات الأنسب لها دون غيرها وإهمال البقية.

## رسم الطريق

إن أمكن أن يثمر اجتماع الطاولة المستديرة الذي يضم الأطراف المعنية عن نتائج ملموسة فليكن: إعلان مئلاً أو اتفاق أو خارطة طريق تطرح مسارًا لمواصلة الحوار حول الإصلاح الانتخابي. وقد يستدعي السياق السياسي عقد مؤتمر صحفي في نهاية اللقاء تُقدّم فيه الاستنتاجات التي توصلت إليها أطرافه والخطوات المستقبلية التي اتفقوا على اتخاذها. أفضت اجتماعات الطاولة المستديرة في بعض الحالات مبادرات تضم أكثر من طرف من الأطراف المعنية مثل تشكيل لجان للإصلاح الانتخابي، وتُعقد تلك اللجان اجتماعات دورية تناقش فيها الإصلاحات المحتملة، أو تُصاغ مقترحات مشتركة للسياسة العامة. وفي حالات أخرى كان اجتماع الطاولة المستديرة اجتماعًا عرضيًا لم يتكرر، لكنه أرسى أساسًا مهمًا انطلق منه مزيد من أنشطة المتابعة من طرف فرق المواطنين المراقبين وغيرها من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك: الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرتة، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. يُرجى مراجعة الفصل السابع (تعزيز الإصلاح الانتخابي ومبادرات المناصرة) للاطلاع على مزيد من المعلومات.

## الحوار الوطني

في بعض الحالات تقرر منظمات المجتمع المدني ألا تكتفي بالاجتماعات الأولية التي تُعقد عقب الانتخابات وتضم الأطراف المعنية، فتفتح حوارًا على المستوى الوطني يمتد أيضًا إلى الاجتماع بمجموعة من الأطراف المعنية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. تمثل هذه المشاورات مساحة لاقتراح طريقة منهجية قاعدية واسعة النطاق يُسترشد بها في: مساعي إذكاء الوعي بالحاجة إلى الإصلاح، والتشاور مع مجموعة متنوعة من المجموعات المستهدفة بشأن توصيات محددة، ومواصلة الحوار.

تقتضي الضرورة هذا الحوار الوطني في ظروف معينة أكثر مما تقتضيه في غيرها؛ فقد يكون السعي إلى التوصل إلى إجماع حول القضايا التي تتسم بالحساسية السياسية مفيدًا في المجتمعات المنقسمة انقسامًا عميقًا أو المجتمعات الخارجة من نزاع. وأحيانًا تلعب البرلمانات الإقليمية وغيرها من الأطراف المعنية المحلية (على المستوى دون الوطني) أدوارًا مهمة في تنفيذ بعض التوصيات في الدول الفيدرالية مترامية الأطراف.

### مثال على الممارسة الجيدة

## ملاوي

شكّل التقييم الذي أُجري على مستوى البلد عقب الانتخابات أساسًا لجهود مناصرة الإصلاح الانتخابي

في أعقاب الانتخابات الثلاثية التي جرت في أيار/مايو 2014 - وشابها عدد من المخالفات - استجابت شبكة دعم الانتخابات في ملاوي (المؤلفة من 27 من المنظمات غير الحكومية، والدينية، والمجتمعية) للنداءات العامة الداعية إلى الإصلاح الانتخابي؛ فترعمت - بشراكة أطراف أخرى معنية - مساعي الضغط من أجل تنفيذ الإصلاحات الانتخابية قبل الانتخابات التالية. افتتحت شبكة دعم الانتخابات في ملاوي مساعيها بإصدار تقرير نهائي حول الانتخابات، وأمردت فيه مساحة لطرح توصيات محددة تُرجى منها معالجة التحديات التي كُشف عنها، ثم أعقبت الشبكة تقريرها بإطلاق عملية مراجعة لمرحلة ما بعد الانتخابات، عقدت في سياقها ثلاثة اجتماعات للحوار الإقليمي وألحقت بها مؤتمرًا وطنيًا لتحديد أولويات الإصلاح ضم: فرق المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والأحزاب السياسية، والوزارات والإدارات الحكومية، والوجهاء والزعماء التقليديين، والشباب، والمنظمات النسائية.

وانطلاقًا من الآراء التي ظهرت خلال هذه المشاورات تشكلت «فرقة العمل الوطنية للإصلاحات الانتخابية» وترأسها شبكة دعم الانتخابات في ملاوي ولجنة الانتخابات في ملاوي، وعقدت المزيد من الاجتماعات التعاونية مع أهم الأطراف المعنية، وحددت أربعة أهداف للإصلاح الانتخابي منحتها أولوية عن غيرها:

- تعزيز الشرعية السياسية التي تحظى بها جماعة المسؤولين وشمولها وصفتها التمثيلية
- تمسين ترابط الإطار القانوني في ملاوي ونزاهته وكفائته
- تحسين جيادية إدارة الانتخابات وفعاليتها ومصداقيتها
- تحسين أهلية المواطنين وكفاءتهم المدنية فيما يتعلق بالقضايا الانتخابية

مُدِّمت تقارير فرقة العمل إلى لجنة القانون في ملاوي في كانون الثاني/يناير 2016، ثم شكّلت تلك اللجنة لاحقًا لجنة قانونية خاصة لمراجعة القوانين الانتخابية، وتم أيضًا التوصل إلى اتفاق في تشرين الأول/أكتوبر 2016 مع لجنة الانتخابات في ملاوي ومركز الديمقراطية التعددية حول الإصلاحات غير التشريعية ذات الأولوية التي يمكن تنفيذها على الفور. في آذار/مارس 2017 قدمت اللجنة القانونية تقريرها مصحّوًا بمسودات مقترحة للقوانين المراد تغييرها، وتضمن ذلك معظم توصيات فرقة العمل. وكانت شبكة دعم الانتخابات في ملاوي تصدر تقارير دورية عن عملية الإصلاح الانتخابي والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ونشرها على الملأ في كل من مراحل العملية.



## الفصل الخامس:

### وضع الاستراتيجية وإنشاء منبر

### للإصلاح الانتخابي

كيف يمكن الدفع بالإصلاح الانتخابي بعد تحديد الإصلاحات التي ستُمنح الأولوية؟ ما الجهات التي ينبغي أن تشارك في أنشطة الدفع بالإصلاح الانتخابي وتعزيزه، والدعوة إليه ومناصرتة، ومتابعته؟ لا تستقيم أنشطة المتابعة من غير التأكيد بإنشاء منبر [مجموعة من المنظمات تعمل ضمن منبر واحد] أو ائتلاف أو لجنة تتولى تنظيمها، غير أن شكل هذا المسعى يتوقف على نوع الأهداف المرجو تحقيقها وقدرة المنظمات المنخرطة فيه فضلاً عن السياق السياسي العام (على سبيل المثال: هل هناك إرادة سياسية للاضطلاع بالإصلاح الانتخابي، أم أن المراد من تلك الأنشطة إذكاء الوعي لا أكثر؟) وإذا كان للبلد سابق عهد بمساعي للدفع بالإصلاح الانتخابي وتعزيزه فلا ضير أن تُدرّس تلك التجارب، وتُستخلص الدروس المستفادة منها، ثم تنطلق المساعي الجديدة من النجاحات السابقة.

قد لا يملك المراقبون المحليون من الجماهيرية أو النفوذ السياسي القدر الكبير رغم احتلالهم مكانة تسمح لهم بالمتابعة - من حملات المناصرة، ومراقبة الإصلاحات - بفضل خبرتهم الانتخابية. لذلك من المنطقي أن تتآزر وتتحّد مع مجموعة متنوعة من المنظمات المهتمة بالإصلاح في منبر أوسع، فلا غنى عن توحيد المساعي - إن أمكن - في سبيل المصلحة الوطنية بالنظر إلى أهمية الإصلاح الانتخابي في البلد. قد يقتضي هذا من بعض منظمات المجتمع المدني أن تضع خلافاتها جانباً وتتعاون من أجل تحقيق هدف ملموس هو: الإصلاح الانتخابي.

ينبغي أن تدرك فرق المراقبين المحليين ومنظمات المجتمع المدني التي تدرس الإصلاح الانتخابي وجود عدد من التحديات التي قد تواجههم. إن الإقرار بوجود التحديات في مستهل الطريق ومناقشة كيفية التغلب عليها جزء مهم من التخطيط الاستراتيجي لا يُؤمل من دونه أن تكفل الجهود المبذولة بالنجاح.

#### التحديات

#### ومن التحديات التي تواجه كثيرًا من مساعي الإصلاح الانتخابي:

- نقص التمويل
- وعورة البيئة السياسية
- عزوف الجماهير والفاعلين السياسيين عن مسألة الإصلاح الانتخابي
- تزامم فرق المواطنين المراقبين وتنافسها
- نقص الخبرة القانونية أو غيرها من المهارات المتعلقة بالمواضيع والمجالات المختلفة

## التخطيط الاستراتيجي

إن التخطيط الاستراتيجي الدقيق خطوة أولية أساسية في تنظيم مساعي الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرته عقب الانتخابات. صحيح أن مسيرة الإصلاح الانتخابي - مثلها مثل العملية السياسية التي تقع في نطاقها - متقلبة لا يمكن التكهّن بكل منعطفاتها، لكن ذلك لا ينفى ضرورة وضع الخطط كي تكون جاهزة للتنفيذ حين تسنح الفرصة، كما أن وضوح الأهداف منذ مستهل المساعي يسهم في ضمان: ترابط المبادرة، والتفاهم المشترك بين المنظمات المعنية، ووجود العزم على إقناع الأطراف المعنية الأخرى - بما فيها الجهات المانحة المحتملة - بالاهتمام بالشفافية.

فيما يلي بعض الأسئلة التي ينبغي مراعاتها عند إنشاء منبر:

### ما التكوين الحالي للمنظمة/الائتلاف؟

تتخذ بعض فرق المراقبة المحلية شكل التحالف أو «المنظمة الجامعة» التي ينضوي تحت لوائها عدد من منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعة واسعة من الاهتمامات، في حين يكون البعض الآخر منظمة واحدة. في الحالة الأولى يكون الفريق ممثلًا لنطاق واسع من منظمات المجتمع المدني التي لعملها شأن بأشطة الإصلاح الانتخابي. أما إذا كان فريق المراقبة يتكون من منظمة واحدة فيوصى بأن تقيم منبرًا أوسع تخرج منه أنشطة الإصلاح الانتخابي.

- ينبغي النظر في أنواع المنظمات المشتركة في التحالف/المنظمة الجامعة القائمة والجهات التي تمثلها؛ إذ إن الإصلاح الانتخابي قد يقتضي إشراك منظمات خارجية تمثل أجزاءً أخرى من التركيبة السكانية (مثل النساء، والأقليات، وذوي الإعاقة، والشباب/الطلاب، والمجموعات الدينية، والنازحين داخليًا، إلخ) امتثالًا لمعيار الشمول. بالطبع إذا كان مسعى الفريق التركيز على مجموعة مستهدفة معينة فقد يكون التحالف الواسع أقل ضرورة.

- ينبغي أيضًا ألا تُغفل صورة المنظمة/الائتلاف عند الناس؛ فلا يضير المنظمة أن تظهر بمظهر العارفين الخبير بشؤون الانتخابات حين تتصدى للإصلاح الانتخابي، من غير أن تتعاس عن توسيع قاعدتها قدر الإمكان بضم خبرات متخصصة وتمثيل مصالح مختلف المواطنين. ومن بالغ الأهمية بمكان أن يرى عموم الناس في المنظمة حيادًا وترفعًا عن التعصب الحزبي واستقلالًا عن المصالح السياسية.

### ما هي الأهداف؟

من المهم تحديد أهداف مساعي الإصلاح الانتخابي قبل الخوض فيها. ما هي القضايا الانتخابية التي يعتزم الفريق معالجتها؟ ما هي التغييرات التي يسعى إلى تحقيقها نتيجة لهذه الجهود؟ إذا كان المنبر يضم مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني فمن المهم إشراكها جميعًا في عملية التخطيط الاستراتيجي، وأن تبني كل منها الأهداف العامة التي يصبو المنبر أو الائتلاف إلى تحقيقها.

وإذا كانت مجموعة التوصيات التي يعتزم المنبر الدفع بها ومناصرتها تضم قضايا مواضيعية

محددة (تخص مواضيع يعينها مثل: الشفافية، وسيادة القانون، وحرية الإعلام، وتمويل الحملات، ومشاركة النساء، وحقوق ذوي الإعاقة، وحقوق الأقليات، وقضايا النازحين داخليًا، إلخ) فقد يكون التحالف مع منظمات المجتمع المدني المهمة بهذه القضايا وضمها إلى المنبر في صالح تلك المساعي.

## ما هي القدرات التنظيمية؟

تستفيد منظمات المواطنين المراقبين من المهارات والخبرات التي تكتسبها في خضم مراقبتها الانتخابات، وتستغلها في أنشطة المتابعة مثل: الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرته، ومتابعة تنفيذ التوصيات. من هنا تبرز أهمية الانتباه إلى نقاط القوة النسبية التي تتمتع بها كل من فرق التحالف/المنبر وتضفيه إليه حتى يكمل كل منها الآخر.

أحيانًا تتطلب حملات الإصلاح الانتخابي بعض المهارات الإضافية، وعلى المنظمة أن تراعي إلى ذلك أيضًا عند تكوين المنبر؛ فتنحصر على دعوة منظمات مدنية أخرى لها خبرة في مجال معينة قد لا تكون عند المنظمة الداعية. ومن تلك الخبرات الرفيعة (التي تظهر الحاجة إلى كل منها أو يُستغنى عنها بحسب تصميم الأنشطة):

- الدعوة إلى تغيير السياسة العامة — خصوصًا الإصلاح الانتخابي، أو قضايا حقوق الإنسان
- الخبرة القانونية — بما في ذلك الفهم المتعمق للمعايير الدولية
- صياغة التشريعات ومراجعتها
- مهارات التواصل — بما في ذلك حملات وسائل التواصل الاجتماعي
- الانخراط في العمل مع البرلمان والأحزاب السياسية
- تنظيم الفاعليات الحافلة رفيعة المستوى
- أساليب استطلاع الآراء

ثمة اعتبار آخر لا يقل عن المهارات والخبرات أهمية، إن لم يكن أهم منها: القدرة الإدارية والمالية التي تتمتع بها المجموعات المشاركة في المنبر. ليس الإصلاح الانتخابي كمراقبة الانتخابات؛ فهو يستلزم نهجًا مستدامًا على المدى الطويل، ولا يستقيم من غير هياكل إدارية ومالية تُدار منها مساعي الإصلاح وتُنسّق طوال أعوام مديدة. وتنبّص المنابر أو التحالفات عمومًا فريقًا من فرقها قائمًا بالأمانة/السكرتارية؛ يتزعم مساعي الإصلاح الانتخابي — ولا بد أن تتوفر لدى الفريق الذي يقع عليه الاختيار الموارد البشرية اللازمة لضمان سداد الإدارة المالية، وانتظام كتابة تقارير المشروعات والتقارير المالية التي تُقدّم إلى المانحين، فضلًا عن كفاءة التنسيق بين شركاء المشروع.

يملي السياق السياسي العام أنشطة المتابعة الممكنة، ويطبّع بصمته على تصميم الاستراتيجية، بما في ذلك تكوين الائتلاف/المنبر.

### • حين يكون المناخ السياسي مفتوحًا والإرادة السياسية للنظر في الإصلاح

**الانتخابي حاضرة –** أو حينما تكون الالتزامات مفتوحة – يكون على المنبر الانخراط مباشرة في نقاش الإصلاح. قد يقتضي السياق هنا إشراك منظمات لها خبرة في شؤون السياسة العامة والشؤون القانونية: كمجمعات الفكر والبحث، والمعاهد الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بسيادة القانون/حقوق الإنسان، ومنظمات الدعم البرلماني، ومراكز الصياغة القانونية. لا يَفوِّض هذا السياق أهمية التواصل الخارجي النشط في إعلان أخبار التقدم المحرز في الإصلاح الانتخابي للجمهور، ولا ينبغي الحاجة إلى تعبئة المواطنين في مفارق معينة، غير أنه قد يقتضي أن يكون التركيز جله منصرفًا إلى إشراك أطراف معينة معينة.

### • حين يكون المناخ السياسي مفتوحًا لكن الإصلاح الانتخابي غائب عن أجندة

**السياسة العامة أو أن الإرادة السياسية في شأنه فاترة** يكون الأولى أن تتجه الأنشطة إلى مساعي مناصرة الإصلاح الانتخابي والدفع به إلى أجندة القرار. يجوز للمنبر هنا أن يتبع نهجًا متعدد الجوانب في إذكاء الوعي العام وتأجيل مطالبات الإصلاح الانتخابي، ويتمثل هذا النهج في: حملة إعلامية، وغيرها من استراتيجيات التوعية على مستوى القاعدة الشعبية، فضلًا عن استهداف جهات مؤسساتية وسياسية فاعلة بعينها – ويرجى من ذلك الكشف عن المداخل الممكنة للانطلاق منها، وتقوية حجة إجراءات بعينها، واستثمار ذلك في الدفع بتنفيذ التوصيات. في مثل هذه الظروف قد تبرز أهمية إشراك منظمات صنع السياسات ومنظمات المجتمع المدني التي لها قاعدة شعبية.

### • حين يكون المناخ السياسي مُكَمَّمًا – كأن يكون النظام الحاكم استبداديًا – والإرادة

السياسية فاترة يُستحسن أن يكون الهدف من حملة الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي إذكاء وعي الناس بأهم المعوقات التي تحول دون الشفافية والموثوقية والشمول في الانتخابات. في مثل هذه الحالة يُقترح أن يُصرّف الاهتمام – إذا سمحت الظروف السياسية بذلك – إلى إقامة منبر واسع يعلن أعضاؤه للناس عن دعمهم الإصلاح، والتركيز أيضًا على التوعية العامة خارج وسائل الإعلام التقليدية التي قد تكون الدولة مهيمنة عليها.

## مثال على الممارسة الجيدة

# تونس

أقامت منظمات المجتمع المدني حملة مناصرة مشتركة قائمة على التوصيات المتفق عليها.

كانت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011 أول انتخابات ديمقراطية تُعقد في تونس بعد الثورة. أشرفت على الانتخابات مجموعة كبيرة متنوعة من المنظمات الدولية والمحلية، قدم العديد منها توصيات لتحسين الانتخابات في المستقبل. بعد عدة أشهر نظمت فرق المراقبة الدولية فاعلية لتنسيق توصيات الانتخابات ومواءمتها، فاسترعت انتباه وسائل الإعلام إلى الحاجة إلى الإصلاح الانتخابي، لكنها أبرزت أيضًا ضرورة قيام المراقبين المحليين بتشكيل برامج مشتركة من أجل توحيد الأصوات الداعية إلى الإصلاح الانتخابي عند مخاطبة صناع القرار في الجمعية الوطنية التأسيسية.

وفي عام 2013 اجتمعت ثماني مجموعات مراقبة ومناصرة تنتمي إلى أطراف سياسية متنوعة، واتحدت في منبر واحد من خلال عملية تهدف إلى التوصل إلى إجماع فيما بينها، ثم خرجت دعوة الإصلاح الانتخابي من ذلك المنبر<sup>7</sup>. انطلق أعضاء المنبر مما كشفت عنه مراقبة انتخابات 2011 وما نتج عنها من توصيات - من غير أن يغفلوا توصيات المراقبين الدوليين - فوضعوا 75 توصية محددة بشأن تحسين قانون الانتخابات، وكانت تلك التوصيات أساسًا انطلقت منه إجراءات الدعوة والمناصرة المشتركة. وقد اتفق أعضاء المنبر فيما بينهم على رسائل الإصلاح القانوني الرئيسية، ثم رفعوها إلى الجمعية الوطنية التأسيسية من خلال أعمال الدعوة والمناصرة التي اتخذت على الصعيدين المشترك والمنفصل مثل: عقد اجتماعات ثنائية مع أعضاء لجنة التشريع العامة التابعة للجمعية الوطنية التأسيسية المسؤولة عن الإصلاح الانتخابي، والأدوات الدعائية مثل المقابلات الإعلامية وتنظيم مؤتمرات صحفي مشترك. تمكنت منظمات المجتمع المدني من تنفيذ أعمال الدعوة والمناصرة هذه باستثمار خبرتها الانتخابية المُعترف بها التي اكتسبتها في أثناء أعمال المراقبة والإشراف على انتخابات 2011 وعقبها. وأدت تلك المساعي في نهاية المطاف إلى اعتماد قانون تقديمي جديد في شباط/فبراير 2017؛ إذ كانت بين المسائل التي طالتها التعديلات: تمويل الحملات الانتخابية، ومكانة مراقبي الانتخابات، ومشاركة الشباب، والتوازن في النوع الاجتماعي، وسرية الانتخاب للأمين<sup>8</sup>.

<sup>(7)</sup> ضم المنبر: الجمعية التونسية للقانون الدستوري، والجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات، وأنا يقظ (Watch)، وشباب بلا حدود، ورابطة الناخبات التونسيات ومرصد شاهد، وشبكة مراقبون، واتلاف أوفياء.

<sup>(8)</sup> مولت المشروع «أداة الاستقرار» (IFS-RRM/2011/ 266)، (128-Instrument for Stability).

## الفصل السادس:

### العلاقات مع الأطراف المعنية

تُقدّم توصيات المراقبين حزمةً واحدة، ولكن كل توصية تتناول قضية منفصلة، ومن المحتمل أن تتطلب إشراك أطراف معنية مختلفة — وقد تتطلب بعض التوصيات إشراك عدد من الأطراف المعنية.

ينبغي أن تُنظر كل توصية على حدة وتُطرَح بخصوصها عدة أسئلة: ما الأطراف المعنية التي تلزم مخاطبتها من أجل إجراء هذه التغييرات؟ من مؤيدو هذه التوصية؟ من الذين قد يعارضونها؟ من الذين لم يحسموا قرارهم بعد ويمكن إقناعهم؟ إن تحليل الأطراف المعنية مفيد للإجابة على هذه الأسئلة.

#### ما هي الأطراف المعنية الرئيسية؟

أولاً: من المفيد أحياناً تنظيم التوصيات بحسب الطرف المعني/المؤسسة المنخرطة أكبر من غيرها في تنفيذ كل توصية. على سبيل المثال: جملة التوصيات التي تنطوي على تغييرات قانونية ستُوجّه إلى البرلمان والحكومة، في حين قد تُوجّه التوصيات التي تنطوي على تغييرات في اللوائح أو تنفيذ الأطر القانونية إلى هيئة إدارة الانتخابات، ومن الجهات المعنية الرئيسية الأخرى: القضاء، والأحزاب السياسية، وهيئات تنظيم الإعلام، ووزارات الداخلية، والشرطة، والمجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات.

#### من هم صناع القرار الأساسيون والثانويون؟

عادة ما تكون المؤسسات — مثل البرلمان وهيئة الإدارة الانتخابية — كبيرة، وقد تكون عمليات صنع القرار فيها معقدة. لذلك ينبغي أن تكون الخطوة الثانية هي تحديد الأطراف المعنية قدر الإمكان داخل المؤسسات، وبالتالي تحديد أصحاب القرار والأطراف الداخلية المهمة التي تؤثر على قرارهم.

قد يبلغ تحديد الفاعلين في البرلمان من الصعوبة والتعقيد مبلغهما؛ فقد توجد في البرلمان هيئة خبراء مسؤولة عن صياغة التشريعات واقتراحها، وهي هيئة مهمة، ولكن من الضروري أيضاً إشراك الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وزعماءها والفصائل البرلمانية وحتى أعضاء البرلمان كل على حدة لاستثبات دعمهم للإصلاحات محددة تتوافق مع التوصيات. قد يكون موظفو اللجان وموظفو النواب من الأطراف المؤثرة الهامة، وأهميتهم يملئها شكل هيكل البرلمان وموارده. ويحدد مستوى الشفافية والانفتاح داخل البرلمان أيضاً صيغة التفاعل الممكنة مع صناع القرار، وهي تحدد بدورها صيغة أنشطة المناصرة المحتملة، وفي بعض البلدان يكون اقتراح التشريعات أو التحكم في الأجددة التشريعية من اختصاصات الحكومة، وبالتالي تكون هناك حاجة إلى إشراكها.

## تحديد الجهة المستهدفة

باتباع التحليل الوارد أعلاه يمكن تحديد «الجهات المستهدفة» لكل توصية، وهي المؤسسات أو الأفراد – أو كليهما – الذين يسعى المراقبون للتأثير عليهم. وإذا كانت آراء الأطراف المعنية في الأهداف التي يسعى المراقبون إلى تحقيقها معروفة فينبغي تصنيفها: إيجابية، أم سلبية، أم محايدة.

ينبغي التفكير في الطريقة المثلى للتأثير على كل جهة مستهدفة على حدة؛ فإذا كانت مقتنعة بالهدف فربما ينقصها الاقتناع بأهمية القضية وضرورة اتخاذ إجراء بخصوصها، وإذا كانت ترفض الهدف فلا بد من تغيير رأيها، وإذا لم تكن قد كونت رأياً بخصوص الهدف فقد تكون على دراية بمدخل القضية لكنها لن تقتنع بموقف المراقبين إلا حين تُقدم إليها حجج قوية قائمة على الأدلة.

العامة أيضاً من أهم الجهات المستهدفة؛ فهم طرف معني يتأثر بالإصلاحات، وهم وسيلة محتملة للتأثير على الأطراف المعنية الأخرى بممارسة الضغط العام، ويمكن حشد دعم العامة على الصعيدين المركزي والإقليمي.

قد يمثل المجتمع الدولي والدبلوماسي – سبباً يمليه السياق السياسي – جهة أخرى على المراقبين استهدافها فضلاً عن كونه طرفاً من الأطراف المعنية؛ إذ إنه يتمتع بالقدرة على أن يلعب دوراً محورياً في الدفع باتجاه الإصلاح الانتخابي في بعض البلدان. تلتزم وفود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء – على سبيل المثال – بمتابعة تقارير بعثات مراقبة الانتخابات التي ينتدبها الاتحاد فضلاً عن تقارير هيئات مراقبة الانتخابات الأخرى (على سبيل المثال: منظمة الأمن والتعاون التابعة في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وتعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عنها جميعاً؟ وتنبوأ وفود الاتحاد الأوروبي موقعاً قيادياً في مساعي الإصلاح الانتخابي في البلدان التي فيها بعثات لمراقبة الانتخابات من الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بفضل الحوار السياسي الذي يجريه الاتحاد الأوروبي مع البلد المضيف، وإجراءات التعاون الإنمائي، بما فيها دعم جهود المجتمع المدني<sup>10</sup>.



أما تصميم أنشطة الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي ومناصرته فيعتمد على السياق وعدد من العوامل الأخرى. يتناول الفصل التالي مختلف أنواع الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها.

<sup>(9)</sup> انظر (2012) Human Rights and Democracy Strategic Framework and Action Plan on (2015-EU Strategic Framework and Action Plan on Human Rights and Democracy). [https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms\\_data/docs/pressdata/EN/foraff/131181.pdf](https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/131181.pdf)

<sup>(10)</sup> انظر مكتب الاتحاد الأوروبي الذي يحمل عنوان 'Beyond Election Day: Best Practices for Follow-up to EU Election Observation Missions' (May 2017) المتاح على [https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eom\\_brochure\\_2017.pdf](https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eom_brochure_2017.pdf) للاطلاع على مزيد من المعلومات بخصوص نهج الاتحاد في متابعة الانتخابات.

## مثال على الممارسة الجيدة

# جورجيا

منظمات المجتمع المدني تتزعم مساعي تغيير النظام الانتخابي

كان تعاقب الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية يفتح نقاشًا متجددًا كل عام تقريبًا حول الإصلاح الانتخابي في جورجيا، وقد استثمرت منظمات المجتمع المدني هذه الفرص للترويج لتوصياتها المتعلقة بالانتخابات. تزعمت الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية ورابطة المحامين الجورجيين الشباب ومنظمة الشفافية الدولية في جورجيا أجندة الإصلاح الانتخابي التي تبنتها منظمات المجتمع المدني، وقد تعلمت منظمات المجتمع المدني في مسعاها إلى الإصلاح أن الدعوة المشتركة والتحالقات تساعدان على تحقيق نتائج أفضل.

أصبح تغيير النظام الانتخابي البرلماني في السنوات الأخيرة قضية الإصلاح الانتخابي الرئيسية؛ إذ إن النظام الانتخابي المختلط - بين الأكثرية والنسبية - قد أثمر نتائج غير متناسبة مرارًا وتكرارًا، مما يرحح كفة الأحزاب الحاكمة ويضع المعارضة في وضع لا تحسد عليه، ولا يضمن تساوي الأصوات، وكثيرًا ما يؤدي إلى فقدان عدد كبير من الأصوات في الدوائر الانتخابية التي يسري فيها نظام الأكثرية. أوصت الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية في تقريرها النهائي عن الانتخابات البرلمانية لعام 2012 بـ«إعادة النظر في النظام الانتخابي الحالي لضمان مراعاة مبدأ تساوي الأصوات، وانعكاس إرادة المواطنين بالتناسب في الهيئة التشريعية العليا».

لكن تبين أن تغيير النظام الانتخابي أمر صعب لأنه يتطلب تعديل الدستور. تم تشكيل مجموعة عمل برلمانية للنظر في الإصلاحات الانتخابية بعد انتخابات عام 2012. أدت منظمات المجتمع المدني دورًا فاعلًا، لكن رغم اعتماد عدد من توصياتها (على سبيل المثال: التوصيات المتعلقة بتمويل الحملات) لم يتم النظر في التغييرات الرئيسية المقترحة إدخالها على النظام الانتخابي. وقد خرجت مجموعة عمل أخرى - شكلت في العام التالي قبل الانتخابات المحلية - بنتيجة مماثلة.

أطلق المجتمع المدني حملة جديدة لإصلاح النظام الانتخابي في عام 2015. وقعت ثماني منظمات مدنية و14 حزبًا سياسيًا اتفاقية تؤسس توافقًا واسعًا بشأن النظام الانتخابي. أثارت الاتفاقية زخمًا، لكن الإرادة السياسية عند الحزب الحاكم كانت فاترة. ومع ذلك أدخلت بعض التغييرات التدريجية على النظام، ووضعت الحملة القضية على الأجندة السياسية. وفي عام 2016 ناقش البرلمان تعديلين دستوريين يهدفان إلى إصلاح النظام الانتخابي، لكن لم يتم إقرار أي منهما.

صعد إصلاح النظام الانتخابي إلى مقدمة القضايا السياسية بعد انتخابات عام 2016 التي أسفرت عن أغلبية دستورية للحزب الحاكم؛ إذ انضمت الجمعية الدولية للانتخابات النزيهة والديمقراطية وشريكاتها من منظمات المجتمع المدني إلى اللجنة الدستورية العامة التي أنشأها البرلمان لمناقشة التعديلات الدستورية، وظلت توافي الناس بالمستجدات وتأخذ بأرائهم وتبرزها. في الوقت نفسه التقت منظمات المجتمع المدني بالأحزاب السياسية والمجتمع الدولي، وأقامت اتصالات بلجنة البندقية التي كانت تعتزم الإدلاء برأيها في مشروع التعديلات.

طالبت غالبية ممثلي المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في اللجنة الدستورية العامة بتغيير النظام الانتخابي. وقد نصت مشروعات التعديلات التي طرحتها اللجنة على التمثيل النسبي، لكن ألحقت بها بنود تحجمها عن معالجة كافة أوجه القصور. ورغم معارضة الأحزاب السياسية والآراء الناقدة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني ولجنة البندقية، أقرّ الحزب الحاكم مشروع التعديلات بسرعة. تم إجراء بعض التحسينات على عجلة انصياعاً لملاحظات لجنة البندقية، لكن الحزب الحاكم أعلن أن النظام الانتخابي الجديد الذي يتسم بالتناسب الكامل لن يدخل حيز التنفيذ إلا في عام 2024، أما انتخابات 2020 فستعقد وفقاً للنظام القائم.

في ظل التأخير في تنفيذ نظام التمثيل النسبي اعتبرت منظمات المجتمع المدني الإصلاح نجاحاً جزئياً فقط. وتوضح هذه التجربة أن الدعوة إلى الإصلاح الانتخابي الجذرية مسعى طويل الأمد يتطلب التزاماً مستمرًا من منظمات المجتمع المدني — فالتوصيات التي طرحت في عام 2012 لن تنفذ إلا في عام 2024. ومع ذلك فإن هذه الخطوة مهمة في سبيل تمهيد ساحة التنافس لإجراء انتخابات ديمقراطية في جورجيا<sup>11</sup>.

<sup>(11)</sup> دعم الاتحاد الأوروبي المجتمع المدني الجورجي المنخرط في الإصلاح الانتخابي بتنفيذ سلسلة من المشاريع: CL) 'Election) 438-323/ENPI/2013  
CL) 'Improving the quality of) 516-296/observation and parallel vote tabulation of Georgia's 2013 Presidential Election', ENPI/2012  
CL) 'Improving the quality of CSO policy dialogue with the) 516-296/CSO policy dialogue with the Georgian Parliament', ENPI/2012  
'Georgian Parliament

## الفصل السابع:

# تعزيز الإصلاح الانتخابي

## ومبادرات المناصرة

ما هي الاعتبارات التي ينبغي أن يأخذها المراقبون المطليون بعين الاعتبار عند تصميم مبادرات المناصرة؟ ما هي الجهود التي يمكن أن يقوم بها المراقبون المحليون ومنظمات المجتمع المدني لمناصرة التوصيات المختلفة؟

تتطلب بعض التوصيات إجراء تغييرات في الإطار القانوني، والتي قد تتطلب إشراك الأحزاب السياسية في البرلمان (إذا وجدت الإرادة السياسية). هناك توصيات أخرى حول تطبيق القواعد الحالية، والتي تحتاج إلى حملات عامة للضغط على صناع القرار. هناك حاجة إلى دراسة متأنية لتكييف المبادرة مع سياق التوصية ونوعها.

التواصل الخارجي [التواصل مع الأطراف الأخرى] مفتاح أي حملة مناصرة ناجحة. هذا يتطلب علاقات إعلامية جيدة، وخطة تواصل، وتقارير عامة فعالة.

### تحليل السياق السياسي العام

كما ذكر سابقا، فإن السياق السياسي العام هام، ويساعد في تشكيل الأنشطة التي يقوم المراقبون بتطويرها. من المهم أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار قبل الشروع في أنشطة الإصلاح الانتخابي:

**هل هناك عملية إصلاح انتخابي جارية بالفعل؟ هل تناقش الأحزاب السياسية و/أو الأطراف المعنية الأخرى الإصلاح الانتخابي؟ هل هناك عملية إصلاح مستمرة في قطاع آخر (على سبيل المثال، الشباب، النساء، إلخ)؟**

- إذا كان الأمر كذلك، فينبغي تصميم أنشطة الإصلاح الانتخابي لدعم العملية الجارية. يتطلب ذلك إشراك الآخرين لتحديد أفضل طريقة يضيف بها المنبر القيمة الإضافية.
- إذا لم يكن الأمر كذلك، يتمثل التحدي في إجراء أنشطة لإدراج قضايا الإصلاح الانتخابي ضمن الأجندة.

### هل هناك إرادة سياسية للنظر في توصيات الانتخابات وتنفيذها؟

- إذا كان الأمر كذلك، فيمكن المنبر أن يخطط لأنشطة للإنخراط مباشرة مع صناع القرار؛ لتطوير ودعم عملية الإصلاح الانتخابي.
- إذا لم يكن الأمر كذلك، من الضروري التفكير في طرق لإقناع صناع القرار بالنظر في الإصلاحات الانتخابية، وذلك بممارسة الضغط والإنخراط المباشر للمواطنين.

## هل هناك بيئة سياسية مواتية للقيام بأنشطة التواصل الإعلامي والمناصرة السياسية؟

- إذا كان الأمر كذلك، فيإمكان المنبر تعزيز وعي المواطنين بضرورة الإصلاح الانتخابي بعقد أنشطة إعلامية، وممارسة التوعية التقليدية، فضلا عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت.
- إذا لم يكن الأمر كذلك، يطور المنبر طرقا مبتكرة لتعزيز وعي المواطنين، على سبيل المثال تطوير نموذج حول قوانين الانتخابات أو غيرها من الأنشطة المدنية الموازية، مع مراعاة تكنولوجيا المعلومات والأمن الشخصي.

## هل السياق بيئة ما بعد الصراع؟

- إذا كان الأمر كذلك، هناك ترتيبات انتقالية للانتخابات تجعل من مناقشة الإصلاح الانتخابي صعبة، وقد تكون هناك حاجة لتنفيذ أنشطة الإصلاح الانتخابي على المدى الطويل. ينبغي أن تركز الأنشطة على تشجيع الشمولية، والمشاركة، ومنع وتخفيف العنف المحتمل، والحفاظ على السلام<sup>12</sup>. ينبغي أن تراعي هذه الأنشطة الصراع، لأن القضايا الانتخابية بمثابة دافع محتمل للعنف.
- إذا لم يكن الأمر كذلك، يجب أن تراعي الأنشطة الصراع- تعزيز مبادئ الشمولية والشفافية في جميع الأوقات. أو التحكم في الأجندة التشريعية من اختصاصات الحكومة، وبالتالي تكون هناك حاجة إلى إشراكها.

البيئة السياسية	خيارات المجتمع المدني
فتح المجال السياسي والإرادة السياسية للإصلاح الانتخابي	المشاركة في مناقشة الإصلاح بشكل كامل؛ تقديم توصيات استباقية؛ تعبئة المواطنين لدعم الأولويات؛ بحوث الرأي العام.
مساحة سياسية مفتوحة، ولكن لا توجد إرادة سياسية لإصلاح انتخابي حقيقي	مناصرة الإصلاح الانتخابي ضمن أجندة السياسة العامة؛ طلب العامة تنفيذ الإصلاح بتنفيذ حملة إعلامية وغيرها من أنشطة التوعية؛ إشراك صناع القرار؛ توضيح المشكلات وكيفية حلها بالإصلاح.
مساحة سياسية مغلقة - لا إرادة سياسية	عملية مناصرة إصلاح شامل؛ عملية مدنية موازية - نموذج لقانون الانتخابات؛ مراقبة يقظة؛ إشراك المجتمع الدولي؛ بحوث الرأي العام.

## تصميم أنشطة تعزيز تنفيذ التوصيات

تحتاج منابر المجتمع المدني عند تصميم مبادرات تعزيز الإصلاح الانتخابي إلى تحقيق توازن بين الأنشطة لزيادة وعي المواطنين بالحاجة إلى الإصلاح الانتخابي، الأمر الذي يتطلب أقصى قدر من الوجود العام والنشاط على المستوى الشعبي، وتنفيذ الأنشطة لإشراك وإقناع صناع القرار والأطراف المعنية، مما يسهم في تحليل عميق للنقاش. قد تظهر هذه الأنشطة على أنها متناقضة، لكنها ضرورية لتعزيز الإصلاح الانتخابي. يعتمد التوازن بين زيادة الوعي على المستوى الشعبي ومناصرة الخبراء على السياق السياسي والسياس الانتخابي، ويتغير مع مرور الوقت، مع تطور عملية الإصلاح الانتخابي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الوقت المناسب لتنفيذ أنشطة تعزيز الإصلاح الانتخابي. رغم وجود مزيد من الاهتمام بالإصلاح بعد الانتخابات مباشرة، إلا أنه يمكن تنفيذ جهود الإصلاح في أي لحظة، ولكن ينبغي أن يكون ذلك قبل الانتخابات بوقت كافٍ.



## المبادرات المحتملة لتعزيز الإصلاح الانتخابي:

### 1- زيادة الوعي

ما هي التوجهات العامة تجاه قضايا الإصلاح الانتخابي في البلاد بعد الانتخابات، وبعد عقد الطاولة المستديرة بعد الانتخابات؟ في معظم الحالات، لا يتم إدراج الإصلاح الانتخابي بشكل عام ضمن الأجندة السياسية؛ ما لم يكن هناك ضغط من المواطنين أو المجتمع الدولي في أعقاب عملية انتخابية صعبة.

ما هي القضايا والإصلاحات التي ستكون محور المناصرة؟ من المهم تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه القضايا على حياة الناس اليومية من أجل زيادة الوعي حول الحاجة إلى معالجة هذه القضايا. بعد ذلك، يمكن ربط المشكلة بتوصية معينة. يشارك الناس في المطالبة بإيجاد حلول إذا أدركوا أن هناك حاجة للإصلاح. من الممكن توليد ما يكفي من المطالبة العامة من صناع القرار لإدراج هذه القضايا ضمن الأجندة بإعلام وتعبئة المواطنين حول المشكلات والتوصيات الرئيسية. تتطلب هذه الأنشطة استراتيجية ممتازة للتواصل والتوعية.

يجب على المجموعات تطوير جهود التوعية/زيادة الوعي بناء على الجمهور المستهدف، والبحث حول كيفية حصول ذلك الجمهور على المعلومات، وكيفية التأثير عليه، والرسائل التي قد يتردد صداها لديه، الخ. يجب على المراقبين التخطيط وإجراء البحث الأولي (حتى لو بشكل غير رسمي) حول ذلك من أجل تحقيق الفعالية.

## بعض الأمور المهمة في جهود التوعية:

- الإدلاء ببيان حول القضايا الانتخابية التي لاحظتها مجموعة المراقبين والأمور التي ينبغي تحسينها. لماذا ينبغي أن يهتم الناس بهذه الأمور؟ ما المساوئ التي تسببها هذه الأمور للجميع؟
- اختيار ما يصل إلى 10 توصيات ذات أولوية مكتوبة بلغة مختصرة بسيطة يفهمها المواطنون العاديون. ينبغي أن تشكل «مطالب المواطنين» هذه جوهر حملة التوعية.
- إنشاء أدوات تواصل بصري (مواقع الإنترنت، صفحات التواصل الاجتماعي، إلخ) سهلة الاستخدام ومتوفرة بلغة البلد. ينبغي تحديث المواد باستمرار بالصور، ومقاطع الفيديو، والفعاليات لجذب زائري هذه الصفحات
- تعزيز الشفافية التنظيمية، ويشمل ذلك الموقع الإلكتروني للمنبر، الحديث عن أهداف المنبر وعضويته وقيادته وتمويله. وضع بيانات الاتصال حتى يستطيع الزائرين طلب مزيد من المعلومات، وتستطيع وسائل الإعلام الوصول للمراقبين للتعبير.
- الأخذ بعين الاعتبار التوقيت الاستراتيجي - على سبيل المثال، ليتزامن مع مهام المتابعة التي ينفذها الاتحاد الأوروبي، أو غيرها من مهام المتابعة (عندما يكون ذلك ممكناً)، والحوار السياسي، أو الانتخابات الفرعية.

## تشمل أنشطة التوعية:

- الإعلان باستخدام الراديو والتلفاز للترويج للرسائل الرئيسية حول الإصلاح الانتخابي.
- برامج النقاش والحوار في الإذاعة والتلفاز لتوفير مساحة للنقاش المتعمق من طرف الخبراء حول جوانب معينة من أجندة الإصلاح الانتخابي. تطوير منظمات المجتمع المدني لسلسلة من البرامج حول المواضيع المختلفة للإصلاح الانتخابي.
- حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للرسائل الرئيسية للمنبر، وبشكل خاص إشراك الشباب. استخدمت حملة من حملات وسائل التواصل الاجتماعي في باكستان هاشتاج «#reformnow» لزيادة الوعي بالإصلاحات الانتخابية الرئيسية، والحاجة الملحة إلى سنها قبل سنة واحدة على الأقل من الانتخابات، وذلك تمشياً مع الممارسات الانتخابية الجيدة. يمكن نشر أي برامج نقاش على وسائل التواصل الاجتماعي، وتستطيع المواقع الإلكترونية تشجيع الأشخاص على مشاركة المعلومات مع الأصدقاء.
- المسيرات أو المواكب أو الفعاليات العامة الأخرى (مثل الحفلات الموسيقية) لجذب انتباه وسائل الإعلام الوطنية للحملة. يمكن عقد الفعاليات على المستويين الإقليمي والوطني. يمكن بث النقاش حول الإصلاح الانتخابي مباشرة على صفحة إلكترونية وعلى موقع الفيسبوك.
- التوقيع على عرائض لإظهار الدعم لـ «مطالب المواطنين» بشأن الإصلاح الانتخابي، وزيادة الضغط على النواب من أجل الإصلاح الانتخابي. يمكن أن توزع منظمات المجتمع المدني أيضاً بطاقات بريدية تناصر الإصلاحات ليرسلها المواطنون إلى النواب.

## نصائح لتطوير الرسائل والتواصل الفعال

تحتاج منظمات المجتمع المدني في سياق مناصرة الإصلاح الانتخابي إلى توضيح مبررات ورسائل ونقاط حوار قوية لكل توصية ذات أولوية يناصرها المراقبون، ويتعين تصميم الأساس المنطقي والرسائل الخاصة بكل توصية بحيث تتناسب مع الجمهور المستهدف مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح والحوافز.

ينبغي النظر في الأسئلة التالية لكل توصية من التوصيات:

1 من هو الجمهور المستهدف الذي نريد الوصول إليه؟

2

1 ما هو الأساس المنطقي لهذه التوصية؟

1

4 ما هي أفضل طريقة للوصول إلى هذا الجمهور المستهدف؟

4

3 ما هي رسالتنا لكل جمهور مستهدف؟

3

### مثال على الممارسة الجيدة

## ماليزيا

أشرك التحالف المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية في حراك لدعم الإصلاح الانتخابي.

تحالف بيريسه 2.0 عبارة عن تحالف من 93 منظمة مجتمع مدني تقوم بحملات من أجل تحقيق انتخابات نظيفة ونزيهة ومكافحة الفساد. اعتمد الائتلاف مجموعة من 8 مطالب بشأن الإصلاح الانتخابي، التي قدمها إلى اللجنة البرلمانية المختارة المعنية بالإصلاح الانتخابي بالتفصيل في عام 2011، والتي ما زال يناصرها.

يرعى التحالف حملات واسعة النطاق لزيادة الوعي بين المواطنين والضغط على صناع القرار، ومن ضمن ذلك الفعاليات العامة، والحملات المبتكرة عبر الإنترنت، والتجمعات الجماهيرية. في آب 2015، جذبت مظاهرة استمرت يومين عددا كبيرا من المشاركين في ماليزيا و85 مدينة على مستوى العالم، حيث دعت المظاهرة إلى إصلاحات لوقف الفساد، وإجراء انتخابات نظيفة ونزيهة. جمعت المسيرة أكثر من 500 ألف يورو من 27 ألف متبرع لتغطية تكاليف المسيرة، ودعم جهود الإصلاح الانتخابي المستمرة لائتلاف بيريسه<sup>13</sup>.

في عام 2017، نظم تحالف بيريسه «فريق ترسيم العمل والبحث» لتعزيز المساءلة والشفافية في عملية ترسيم الدوائر الانتخابية، وشمل ذلك عددا من القضايا المرفوعة للدفاع عن حقوق المواطنين في عملية ترسيم الدوائر. رغم رفض اللجنة الانتخابية الالتقاء بالتحالف، يواصل تحالف بيريسه تنظيم فعاليات واجتماعات عامة في جميع أنحاء البلاد لرفع مستوى الوعي حول عدم إقرار تقدم في مطالب إصلاح الانتخابات في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة المتوقعة في عام 2018<sup>14</sup>.

Bersih 2.0 releases 2,126-page accounts for Bersih 4, wants Najib to reciprocate on RM2.6b donation' Malay Mail Online, 6 October 2015.

<sup>14</sup> لمزيد من المعلومات حول التحالف، الرجاء زيارة <http://www.bersih.org>.



## 2- لجان الإصلاح الانتخابي

من الناحية المثالية، تؤدي جهود المناصرة إلى عملية إصلاح انتخابي ملموسة. ينبغي أن تكون هذه العمليات شمولية قدر الإمكان، ويشمل ذلك الأطراف المعنية السياسية، وموظفي الانتخابات، والمجتمع المدني، وغيرها من الأطراف. في بعض الحالات، يتم إنشاء لجنة الإصلاح الانتخابي للنظر في توصيات الانتخابات، والإصلاحات المحتملة، سواء داخل البرلمان نفسه أو خارج البرلمان بين الأطراف المعنية.

تتمتع اللجان البرلمانية أو الحكومية كهيئات رسمية بقدر من المكانة ، وقد تكون في نهاية المطاف الأكثر فعالية في تحقيق الإصلاح الانتخابي (خاصة فيما يتعلق بالتدابير القانونية)، وقد تكون أقل شمولية لأنها تميل إلى ضم ممثلي الأحزاب السياسية البرلمانية فقط. قد يتم استبعاد المجتمع المدني من الإجراءات الرسمية لهذه اللجان البرلمانية، ولكن يمكن تويض ذلك بعقد جلسات استماع برلمانية مفتوحة وفعاليات خارجية لتشجيع المواطنين على مراقبة ومراجعة مشاريع التشريعات في المراحل الرئيسية.

في حالات أخرى، يمكن عقد اجتماعات لجان الإصلاح الانتخابي أو مجموعات العمل وقيادة المجتمع المدني تتمثل ميزة هذه الممارسة في تعزيز الشفافية وإشراك المواطنين. في الوقت نفسه، حتى عند مشاركة الأحزاب السياسية، تكون المقترحات المقدمة من هذه اللجان مقيدة بمرحلة تقديم مشروع القانون إلى البرلمان، وقد يتم تجاهل التوصيات.

## مثال على الممارسة الجيدة

# البيرو

عمل المجتمع المدني على تحقيق الإجماع الوطني حول الحاجة إلى الإصلاح الانتخابي.

قيّم المراقبون الانتخابات العامة لعام 2016 في بيرو بأنها ديمقراطية حقيقية، لكنها كانت أكثر إثارة للجدل مما كان متوقعا، وكشفت عن بعض المشكلات في الإطار القانوني. رغم دعوة منظمات المجتمع المدني مثل «ترانسبارنسيا» و«برويتيسا» وغيرهما من المنظمات إلى الإصلاح الانتخابي، إلا أن الكونغرس تجاهل التوصيات إلى حد كبير.

بعد انتخابات عام 2016، تم إجراء حوار بعد الانتخابات بين «ترانسبارنسيا» وغيرها من منظمات المجتمع المدني، إلى جانب المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والمعهد الدولي للديمقراطية، والمساعدة الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. قدمت كل منظمة توصياتها، والتي لم تكن متطابقة، ولكنها سعت إلى تحقيق أهداف مماثلة، وخطت لبلد مزيد من الجهود من أجل تحقيق الإصلاح الانتخابي. في الوقت نفسه، بدأت «ترانسبارنسيا» اجتماعاتها الخاصة للحوار بعد الانتخابات في جميع المناطق، لفهم مخاوف الناس.

قادت منظمة «ترانسبارنسيا» و«برويتيسا» والمنظمات النسوية بناء على الفهم العميق لتصورات الناس حول الانتخابات والسياسة حملة مناصرة لأربع توصيات ذات أولوية: الحاجة إلى الديمقراطية الحزبية الداخلية، ووضع حد لـ «الأموال الفذرة» في الانتخابات، وفرض حظر على المرشحين ذوي الخلفيات الجنائية، والعمل الإيجابي لتعزيز مشاركة النساء.

اكتسبت «ترانسبارنسيا» مصداقية خلال 20 عاما من المراقبة المحلية على الانتخابات، واستنادا إلى هذه الخبرة، تعمل «ترانسبارنسيا» مع وسائل الإعلام للتواصل بوضوح حول المشكلات المتعلقة بالسياسة، وأسباب الإصلاح الانتخابي، والطول المحتملة (الرجاء الرجوع الرسوم البيانية).

ساعدت «ترانسبارنسيا» من خلال هذه الحملة في بناء إجماع وطني حول الحاجة إلى الإصلاح الانتخابي، مما جعل القضايا ذات الأولوية ضمن الأجندة الوطنية. لا يزال إقناع البرلمان بتمرير التغييرات القانونية يمثل تحديا كبيرا، تواصل «ترانسبارنسيا» و«برويتيسا» وغيرهما من منظمات المجتمع المدني المساهمة في المقترحات الفنية والعمل مع الآخرين، ويشمل ذلك المنظمات الدولية التي تقدم المساعدة الفنية للمشرعين، لمتابعة الإصلاحات قبل الانتخابات المقبلة.

في الوقت نفسه بدأت مجموعة من المنظمات التي تمثل السكان المستبعدين خلال الانتخابات الأخيرة عام 2016 بلعب دور بارز في النقاش الدائر حول إطار قانوني انتخابي أكثر شمولاً. على سبيل المثال، شاركت كل من حملة «أنا لست خائفا» (#No Tengo Miedo) و«المجتمع والإعاقة» في تشجيع تنفيذ التدابير التي من شأنها تسهيل الاقتراع للمتولين جنسيا، وذوي الاحتياجات الخاصة. عملت منظمات المجتمع المدني الأخرى مثل «مركز الأمازون للأنثروبولوجيا والتطبيق العملي» و «أشانتتي» على إشراك السكان الأصليين والأفرو - بيرو في الحملة الانتخابية، وعلى وجه التحديد تعزيز قواعد التمثيل لهذه المجموعات<sup>15</sup>.

(15) دعم الاتحاد الأوروبي المراقبين المحليين في بيرو بتنفيذ المشاريع التالية: 276-369/EIDHR/2015 (CL). Contrato de servicios para implementación) 667-371/de observación electoral domestica; EIDHR/2015

# REFORMA ELECTORAL

Es la posibilidad de **CAMBIAR LAS REGLAS** para todas las elecciones del Perú.

## ES PROPUESTO POR:



El Jurado Nacional de Elecciones.



El Poder Ejecutivo.



La Comisión de Constitución del Congreso.



Más de 60 proyectos de ley adicionales.



## SU FIN ES OBTENER:

**1 PARTIDOS REPRESENTATIVOS:** Se proponen elecciones internas supervisadas.



En la actualidad se permite:  
Tener representantes o candidatos elegidos a dedo o por intereses.

**2 CANDIDATOS LIMPIOS:** Se proponen mayores filtros.



Que participe un candidato con prisión preventiva, denuncias o condenas.

**3 PARTIDOS TRANSPARENTES:** Se proponen nuevas sanciones y más incentivos.



La participación de partidos que no declaran sus ingresos y gastos.

## UNA DE LAS PRINCIPALES PROPUESTAS ES:

Que la **ONPE** y el **JNE** supervisen las **elecciones internas** para que exista una verdadera **DEMOCRACIA INTERNA**.



Son las **elecciones dentro de cada partido** para escoger a sus representantes y candidatos a cargos públicos.

**80%** de peruanos **ESTÁ DE ACUERDO CON ESTA INICIATIVA.**



RPP NOTICIAS

Fuente: RPP / Integración

Margarita Naupari

© 2017



## 4- استطلاعات الرأي العام

استطلاعات الرأي العام طريقة أخرى تظهر بها برامج المجتمع المدني الدعم العام للإصلاح الانتخابي. على سبيل المثال، تظهر الاستطلاعات مدى ثقة الجمهور في المؤسسات والجهات الفاعلة (مثل القضاء، أو لجنة الانتخابات، أو الأحزاب السياسية، أو البرلمان، أو وسائل الإعلام، الخ) أو اعتقاد الجمهور بتأثير النزوير الانتخابي على نتائج الانتخابات السابقة. يمكن توزيع نتائج الاستبيانات على نطاق كبير عبر الإنترنت، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الرسوم البيانية، وتساعد هذه النتائج في إقناع الجمهور وصنّاع القرار بالحاجة إلى معالجة أوجه القصور بتنفيذ الإصلاح الانتخابي.

### مثال على الممارسة الجيدة

## قيرغيزستان

أجرى التحالف استطلاعات للرأي العام ضمن جهود مناصرة الإصلاح الانتخابي.

قامت منظمة «التحالف من أجل الديمقراطية والمجتمع المدني» بتعبئة استبيانات الرأي عبر الهاتف بانتظام في جميع أنحاء البلاد حول قضايا محددة ذات صلة بالانتخابات، وبذلك حصلت المنظمة على بيانات أفادت جهود المراقبة والمناصرة. على سبيل المثال، في حزيران 2017، أجرى التحالف استطلاعاً حول استخدام جوازات السفر البيومترية، والتي كانت الشكل الوحيد للتعريف عن الهوية التي تسمح للناخبين بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول من نفس العام. قام الاستطلاع بتقييم موقف الجمهور من التسجيل البيومتري، ووعي الجمهور حول التحول إلى استخدام جوازات السفر البيومترية، ومستوى المشاركة حسب المنطقة والفئة العمرية. أظهر الاستطلاع مدى فعالية الحملات الإعلامية، حيث سأل الاستطلاع المواطنين إذا كانوا على علم بعملية التسجيل البيومترية، وأظهر الاستطلاع الأماكن التي حدثت فيها مشكلات تقنية. قام التحالف باستخدام هذه البيانات في فعاليات المناصرة قبل الانتخابات، واستفاد من البيانات في المراقبة الانتخابية.

## الفصل الثامن:

### متابعة تنفيذ التوصيات

من المهم أيضاً أن يتابع المجتمع المدني والآخرون التقدم المحرز في معالجة الحكومة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى للتوصيات بالإضافة إلى مناصرة توصيات مراقبي الانتخابات. تساعد متابعة التوصيات في إبقاء التوصيات ضمن الأجندة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الانتخابات، ومحاولة فتح الحوار في حالة المماثلة. توفر متابعة تنفيذ التوصيات طريقة مفيدة للمراقبين المحليين وغيرهم للعمل بفاعلية والتواجد خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الانتخابات. إن المراقبين المحليين في مكانة جيدة لمتابعة توصياتهم وتوصيات المنظمات الأخرى، وقد تكون هذه المعلومات مهمة للمواطنين، والأطراف المعنية، والمجتمع الدولي. إن هذه المعلومات مفيدة أيضاً لجهود مراقبة الانتخابات في المستقبل.

من الشائع أن يقدم المراقبون المحليون توصيات بعد الانتخابات، إلا أن حالات متابعة تنفيذ التوصيات بطريقة شاملة وتقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز أو عدمه قليلة. يمكن متابعة التوصيات بموارد قليلة نسبياً، حيث يتطلب ذلك أن تكون المنظمة/المنبر على دراية جيدة، وهو عليه الحال. إن الكتابة المتقنة للتقرير مهمة أيضاً، حيث أن ذلك ضروري لتوصيل الرسائل الرئيسية بفعالية.

يتم رصد تنفيذ التوصيات كنشاط مستقل، أو يمكن دمجه مع أنشطة أخرى لتشجيع الإصلاح الانتخابي. تجمع منظمات المجتمع المدني المعلومات حول تنفيذ التوصيات من خلال اجتماعات الطاولة المستديرة، والمشاورات حول الإصلاح الانتخابي، والاجتماعات مع الأطراف المعنية الرئيسية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المؤسسات مثل الإدارة الانتخابية والبرلمان، والتقارير الإعلامية.

إن المصفوفة مفيدة لمتابعة تنفيذ التوصيات مع مرور الوقت. تم عرض نموذج للمصفوفة وشرحه أدناه.

### مصفوفة متابعة التوصيات

يمكن العثور على نموذج مصفوفة متابعة التوصيات في الملحق. تحتوي العينة على 13 عنواناً رئيسياً، والتي يمكن تعديلها حسب منظمة المجتمع المدني. من المفيد استخدام برنامج «أكسل» أو برنامج مشابه للمصفوفة، مما يتيح سهولة التصنيف، ويوفر أيضاً مساحة كافية لإضافة نص.

من المهم أيضاً أن يتم إدخال المعلومات، وتصنيفها بطريقة دقيقة ومتسقة، الأمر الذي يتطلب إشراف أعضاء الفريق الأكثر خبرة. رغم أن الإدخال الأولي للتوصيات يمثل مهمة واضحة إلى حد ما، إلا أنه ينبغي مراجعة القرارات المتعلقة بالتصنيف، ومستوى الأولوية على يد موظف خبير. يتطلب تحليل خطوات تنفيذ التوصيات فهماً واضحاً للعوامل السياقية وينبغي أن يتم ذلك على يد موظف خبير.

قد تنشأ منظمات المجتمع المدني موقعاً إلكترونياً يحتوي على أداة تعقب؛ بحيث يمكن للجمهور والأطراف المعنية الأخرى الوصول إلى المعلومات بسهولة. في هذه الحالة، من الأهمية بمكان أن تكون المعلومات المقدمة دقيقة وموجزة.

## يتضمن نموذج مصفوفة متابعة التوصيات العناوين التالية:

1. **رقم التوصية** (مفيد للأغراض التنظيمية).
2. **تاريخ الإدخال**
3. **المنظمة** (التي قدمت التوصية) - ينبغي وضع هذا العنوان إذا كان المراقب يقوم بمتابعة توصيات منظمات مراقبة محلية أو دولية أخرى. من ناحية أخرى، يعتبر هذا العنوان غير ضروري إذا كان المراقب يتابع توصيات منظمات المجتمع المدني التي يعمل لديها، أو تمت مواءمة التوصيات بين المنظمات.
4. **مستوى الأولوية** (عالي/معتدل/منخفض) - تقييم مدى أهمية التوصية بناءً على إدراك منظمات المجتمع المدني للتوصية، والأولوية الأصلية (إن وجدت) للمنظمة التي تقدم التوصية. ينبغي أن يشير هذا إلى مستوى تأثير الإصلاح على العملية الانتخابية، بغض النظر عن الإطار الزمني. ينبغي أن تكون التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ذات أولوية عالية.
5. **الفئة** - تشمل الفئات: الإطار القانوني، وهيئة إدارة الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وتسجيل المرشحين/الأحزاب، والحملة الانتخابية، وتمويل الحملة، والإعلام، ومشاركة النساء، والشكاوى والبطون، وأمن الانتخابات، والعنف، ومشاركة النساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، إلخ.
6. **التوصية** - تتضمن نص التوصية أو المصدر (مثل التقرير النهائي، أو المراجعة القانونية، أو غيرها) والتاريخ.
7. **الخلفية** - ما هي المشكلة المحددة التي تسعى هذه التوصية إلى معالجتها؟ ينبغي تحديد هذا السياق في تقرير المراقب، والذي تتم الإشارة إليه في الجدول.
8. **المؤسسة/الفرد المخاطب** (من التوصية) أو السلطة المسؤولة عن التغيير (على سبيل المثال، البرلمان).
9. **التغيير القانوني؟** هل تحتاج هذه التوصية إلى تغيير الدستور أو التشريع؟ إذا كان الأمر كذلك، الرجاء التحديد.
10. **الإجراء المتخذ/الرد الرسمي** - كتابة تاريخ أي إجراء أو بيان.
11. **الحاجة إلى مزيد من الإجراءات** - ما الذي يجب عمله لتنفيذ التوصية بشكل كامل.

**12. الشمولية -** ما هي الجهات الفاعلة التي تمت استشارتها في عملية صنع القرار، وما هي الجهات الفاعلة التي ينبغي التشاور معها (على سبيل المثال، الأحزاب السياسية، هيئة الإدارة الانتخابية، المجتمع المدني، الإعلام).

**13. التحليل/الملاحظات -** يتضمن تحليلا موجزا للاستجابة، وتنفيذ التوصيات من الجهات الفاعلة. يجب أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار ما يلي:

**أ.** التوقيت فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة.

**ب.** تأثير رد الفعل أو عدم رد الفعل.

**ت.** أسباب التأخير في الاستجابة أو العمل (تقييم ما إذا كان التأخير معقولا أم لا).

من المفيد «فرز» النتائج أثناء عملية الرصد حسب مستوى الأولوية، أو الفئة، أو المؤسسة التي تمت مخاطبتها، أو التغيير القانوني، وذلك لفهم نوع التوصيات التي تتم معالجتها. تضيف هذه المعلومات إلى التحليل الذي تكتبه منظمات المجتمع المدني في تقاريرها الدورية.

## كتابة التقارير حول تنفيذ التوصيات

ينبغي على منظمات المجتمع المدني التي تتابع تنفيذ توصيات الانتخابات إصدار تقارير عامة دورية حول التقدم الذي تحرزها الأطراف المعنية. تقرر منظمات المجتمع المدني اعتمادا على مستوى النشاط المتمركز حول الإصلاح الانتخابي إصدار التقارير سنويا، أو أكثر أو أقل كثيرا - حسب مستوى الاهتمام بالإصلاح الانتخابي وقدرة منظمات المجتمع المدني. من المفيد إصدار تقرير موجز في منتصف فترة الدورة الانتخابية إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء ولم يتم نقاش التوصيات لتوضيح سبب ذلك، واستخدامه كفرصة لمناصرة الإصلاح الانتخابي.

ينبغي أن تركز التقارير على تحليل التغييرات التي تم إجراؤها ومحاولات الإصلاح. هل تم إجراء تغييرات تتوافق مع التوصيات؟ إذا كان الأمر كذلك، فما مدى شمولية العملية، وكيف حدث ذلك وما هو التأثير؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي العقبات التي تعترض الإصلاح أو العقبات التي تعترض تنفيذ بعض التوصيات؟ تتناول التقارير أيضا جدوى تنفيذ بعض التوصيات في الوقت الحالي، أو تغيير السياق؛ مما يجعل العمل بالتوصية أمرا غير ضروري. يختلف طول التقرير حسب تعقيد عملية الإصلاح، ومقدار التقدم المحرز. إن الملخص التنفيذي مفيد في تقديم نظرة عامة حول حالة الإصلاح الانتخابي. لدعم إعداد هذا التقرير، تستخدم المجموعات «نموذج تقرير المتابعة الدوري» (الملحق 3)، والذي يساعد في جمع المعلومات من قبل الأطراف المعنية.

تهتم منظمات المجتمع المدني وغيرها بـ «درجة» البلد في تنفيذ التوصيات، ولكن ينبغي على المجموعات توخي الحذر عند الحديث عن الأرقام أو النسب المئوية المتعلقة بالتوصيات المنفذة. أولا، بعض التوصيات أكثر أهمية من غيرها، لذلك من السهل نسبيا على السلطات تنفيذ عدد معين من التوصيات حول «القضايا الفرعية»، ولكن قد تكون التوصيات التي تتناول الحريات الأساسية هي الأكثر أهمية والأقل معالجة. أيضا، غالبا ما تظل التوصيات «معالجة بشكل جزئي»، أو تتم معالجتها بطريقة مختلفة عن الطريقة المتوخاة في الأصل، والتي قد تكون صعبة. أخيرا، قد لا تتم صياغة التوصيات بشكل جيد، أو قد لا تكون ذات صلة في السياق السياسي المتغير.

قد يكون تحليل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات معقداً، وقد يتطلب اهتمام العديد من الأشخاص من ذوي الخبرة لصياغة لغة متوازنة، والنظر ليس في التوصية فقط، ولكن أيضاً في الغرض من التوصية للحكم على معالجتها بشكل كافٍ.

## تبادل نتائج متابعة التوصيات

تستفيد منظمات المجتمع المدني/المنابر من عقد المؤتمرات الصحفية أو اجتماع الطاولة المستديرة لتقديم النتائج حول التقدم المحرز في معالجة التوصيات. توفر مثل هذه الفعاليات حضوراً وتواجداً لمنظمات المجتمع المدني/المنبر، وفرصة لتبادل الرسائل الرئيسية حول الإصلاح الانتخابي مع الأطراف المعنية، والجمهور من خلال وسائل الإعلام. إذا تم الإعلان عن النتائج في مؤتمر صحفي، فمن المفيد كتابة بيان صحفي من صفحة واحدة يقدم ملخصاً عن النتائج وأهميتها، ويشمل اقتباساً مما يقوله مدير المنظمة المدنية/المنبر.

يمكن عندها بحث ما تم إنجازه وما يتعين القيام به، ووضع استراتيجية لمعالجة التوصيات المتبقية.

يمكن بحث ما تم إنجازه وما يتعين القيام به، ووضع استراتيجية لمعالجة التوصيات المتبقية إذا عُقد اجتماع الطاولة المستديرة، وتم تبادل النتائج حول التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الانتخابي.

## مثال على الممارسة الجيدة

# غواتيمالا

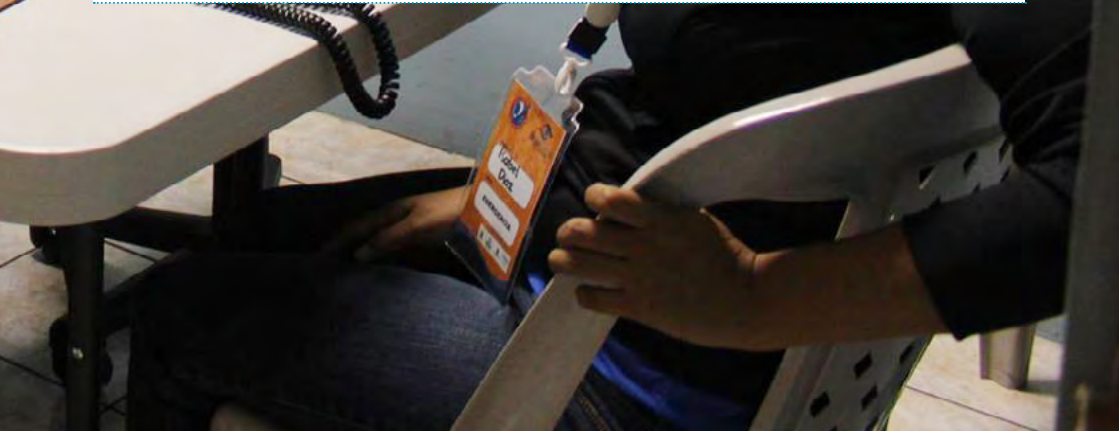
حقوق المراقبون المحليون في غواتيمالا إصلاحًا  
انتخابيًا في ضوء مطالبات مدنية عامة بالتغيير

راقب«تحالف ميرادور لمراقبة الانتخابات» مجموعة واسعة من القضايا في انتخابات عام 2015، وشملت تلك القضايا تمويل الحملات الانتخابية، والعنف الانتخابي، والمعوقات التي تحول دون مشاركة النساء، والسكان الأصليين والمثليين، ووسائل الإعلام، كما نفذ التحالف تجميع الأصوات الموازي لفحص النتائج. تضمن التقرير النهائي عددا من التوصيات لتحسين العملية.

جرت الانتخابات في بيئة سياسية مشحونة للغاية، في أعقاب عدد من التحقيقات حول حالات كبيرة من الفساد التي أدت إلى استقالة شخصيات سياسية بارزة، بما في ذلك الرئيس، والتي أثارت أشهر الاحتجاجات المدنية ضد الفساد. استفادت منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك الموجودة في تحالف ميرادور في الأشهر التي أعقبت الانتخابات، من المناخ السياسي العام لمناصرة اشتغال توصيات التحالف الانتخابية في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية. تضمن إصلاح قانون الانتخابات والأحزاب السياسية حوالي ثلثي توصيات تحالف ميرادور.

ضغطت جهود المناصرة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني من أجل إدخال تغييرات على القضايا التي تم تسليط الضوء عليها في تقارير مراقبة الانتخابات. على سبيل المثال، استخدمت «أكسيون سيودادانا»، وهي جزء من تحالف ميرادور لمراقبة الانتخابات جهودها لمراقبة تمويل الحملة لإظهار تجاوز نفقات الأحزاب حدود دخل الحملة بشكل كبير. يشير هذا إلى عدم تصريح الأطراف عن دخلها بشكل كامل- يشتهب في كسب بعض الدخل من تجارة المخدرات. ساعدت هذه النتائج في تعزيز الطلب على الإفصاح عن الإيرادات والنفقات، والتي تم تضمينها في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية.

لم يتم اشتغال بعض التوصيات الرئيسية في الإصلاح، ولكن يدرك تحالف ميرادور أن الإصلاح الانتخابي عملية تدريجية. رأى المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من خلال العملية التي أدت إلى اعتماد قانون الانتخابات والأحزاب السياسية أن مشاركتهم أحدثت فرقا، وسيتم تحفيزهم في المستقبل لمواصلة الضغط من أجل تنفيذ إصلاحات أخرى، ويشمل ذلك تحسين تمثيل النساء، والسكان الأصليين.



# الملاحق:



# الملحق الأول:

## نموذج جدول التوصيات الياتي

المعيار	التغيير الدستوري المطلوب (إن وجد)	الطرف المعني المسؤول	التوصية	المشكلة/السياق	
					1
					2
					3
					4

# الملحق الثاني:

## نموذج مصفوفة متابعة التوصيات

التحليل / الملاحظات	الشمول	إجراءات	الجراء المتخذ	التغيير القانوني المطلوب (إن وجد)	المؤسسة المحاطية	الخاصية	التوصية	المدة	الأولوية (عالية / منخفضة)	المخاطمة
										1
										2
										3
										4
										5

# الملحق الثالث:

## نموذج تقرير المتابعة الدورية

اسم المنظمة:

الفترة الزمنية:

1	ملخص إجراءات المتابعة	التوصيات المنفذة
2	الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الحكومية .1 .2 .3	..... .....
3	الإجراءات التي اتخذها البرلمان .1 .2 .3	
4	الإجراءات التي اتخذتها الأحزاب السياسية .1 .2 .3	
5	الإجراءات التي اتخذتها هيئة إدارة الانتخابات .1 .2 .3	
6	الإجراءات التي اتخذها المجتمع المدني (بما في ذلك الترويج للتوصيات أو الدعوة إلى تنفيذها) .1 .2 .3	
7	الإجراءات التي اتخذتها وسائل الإعلام (بما في ذلك تغطية مواضيع الإصلاح الانتخابي) .1 .2 .3	
8	الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي .1 .2 .3	
9	الخطوات التالية .1 .2 .3	

# الملحق الرابع:

## قراءات ومصادر إضافية

### مصادر عن التوصيات الانتخابية ومتابعتها

- EU brochure - Beyond Election Day: Best Practices for Follow-up to EU Election Observation Missions (2017)  
[https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eom\\_brochure\\_2017.pdf](https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/eom_brochure_2017.pdf)
- OSCE ODIHR Handbook on the Follow-up of Electoral Recommendations (2016)  
<http://www.osce.org/odihr/elections/244941?download=true>
- European Parliament Briefing Paper: Following-up on Recommendations of EU EOMs (2012)  
<http://bookshop.europa.eu/en/following-up-on-recommendations-of-eu-election-observation-missions-pbBB3012123/>
- Declaration of Principles for International Observation - Guiding Principles and Coordinated Approaches for Follow-Up on EOM Recommendations (2010)  
[http://electionstandards.cartercenter.org/wp-content/uploads/2016/11/DoP\\_2010\\_GuidingPrinciplesFollowUp.pdf](http://electionstandards.cartercenter.org/wp-content/uploads/2016/11/DoP_2010_GuidingPrinciplesFollowUp.pdf)
- Electoral Reforms – EU Observation and Pakistani Priorities: Discussion Tour Report, Democracy Reporting International (2013)  
[http://democracy-reporting.org/?dri\\_publications=discussion-tour-report-eu-observation-and-pakistani-priorities](http://democracy-reporting.org/?dri_publications=discussion-tour-report-eu-observation-and-pakistani-priorities)

### مصادر عن الإصلاح الانتخابي والدعم القانوني

- GNDEM Seminar 'Asia – Middle East Civil Society Exchange: Promoting Post-Election Accountability' (2014), select presentations  
<http://www.lokniti.org/AsiaMiddleEastCivilSocietyExchange.php>
- Post-Election Programming Options,' presentation by National Democratic Institute (2015)
- Outreach and External Communication: A Field Guide for the West African Observers Network  
[https://www.ndi.org/sites/default/files/Outreach%20and%20Communication\\_WAEON\\_EN.pdf](https://www.ndi.org/sites/default/files/Outreach%20and%20Communication_WAEON_EN.pdf)
- Changing Laws: A Legislative Lobbying Toolkit, Fiji Women's Rights Movement and Secretariat of the Pacific Community (2010)  
<https://rrrt.spc.int/publications-media/publications/item/60-changing-laws>

## مصادر عن متابعة توصيات المراقبين

Intro guide to recommendation tracker and recommendations tracker, National Democratic Institute

## مصادر عن المراجعة القانونية والمعايير الدولية

- OSCE ODIHR Guidelines for reviewing a legal framework for elections (second edition, 2013)  
<http://www.osce.org/odihr/elections/104573>
- NDI Guide: Promoting Legal Frameworks for Democratic Elections, National Democratic Institute (2008)  
<https://www.ndi.org/node/24100>
- Major Electoral Law Reform in Pakistan: Assessment and Recommendations for the Draft Elections Bill 2017, Democracy Reporting International (DRI Briefing Paper 76, January 2017)  
[http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2017/01/DRI-PK\\_PCER\\_Electoral\\_Reforms\\_Bill\\_v2.2\\_2017\\_01\\_24.pdf](http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2017/01/DRI-PK_PCER_Electoral_Reforms_Bill_v2.2_2017_01_24.pdf)
- EU Compendium for International Standards (fourth edition, 2016)  
<https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/compendium-en-n-pdf.pdf>

## مصادر عن المساعدة الانتخابية (دعم إجراء الانتخابات وإصلاحها)

- Working together in electoral assistance: Formulating and implementing electoral assistance in the context of the EU-UNDP partnership, UNDP Joint Task Force (2013)  
<https://www.ec-undp-electoralassistance.org/wp-content/uploads/2017/02/undp-contents-publications-EU-and-UNDP-working-in-electoral-assistance-English.pdf>
- Methodological Guide on Electoral Assistance, European Commission (2006)  
[https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/election-assistance-methodological-guide\\_en.pdf](https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/election-assistance-methodological-guide_en.pdf)





تقديم المساعدة الفنية لمساندة برنامج «دعم الديمقراطية - برنامج لمنظمات المراقبين المحليين  
(بما في ذلك مجموعات المراقبين المحليين)»

العقد رقم EIDHR/2015/358-714 EuropeAid/136069/DH/SER/Multi

**بتمويل من**  
الاتحاد الأوروبي

### **الدائرة**

المديرية العامة للتنمية والتعاون - المعونة الأوروبية، والديمقراطية، والحوكمة، وحقوق الإنسان،  
ووحدة المساواة في النوع الاجتماعي  
© الاتحاد الأوروبي، 2019  
إعادة الاستخدام مسموحة بشرط ذكر المصدر

### **الصور**

تعود ملكية جميع الصور في هذا الدليل للمفوضية الأوروبية.  
الصورة الموجودة في الصفحة 5 من تصوير أمين لندولسي. الصورة في الصفحة 26 مقدمة  
من ملاوي (MESN) والصور في الصفحتين 51 و51 مقدمتين من ميرادور الكتورال. الصورة في  
الصفحة 57 مقدمة من بيرسي ماليزيا.

### **إنتاج**

هولي روثراوف لبرنامج "دعم الديمقراطية"

### **الجرافيك والتصميم**

كلير دوبيزات

تم إعداد هذا الدليل بدعم مالي من المفوضية الأوروبية. التراء المقدمة في هذا الدليل تُعبّر عن  
أصحابها، ولا تُعبّر بأي حال عن الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية.

